A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.49
24 November 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والاربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد لوهيا (نائب الرئيس)	(بابوا غينيا الجديدة)
ثم :	السيد باولاك (نائب الرئيس)	(بولندا)

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية

(د) تقارير الامين العام

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64378/A ٢٣٦١ب(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٢٨ من جدول الأعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/44/22 و Corr.2)

(ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/44/44)

(ج) تقرير لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية (A/44/47)

(د) تقارير الأمين العام (A/44/533 ، A/44/555 و Corr.1 ، A/44/556 ، A/44/698)

(هـ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/44/709)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو رئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، السيد فيكتور غبيهو ممثل غانا ، الذي سيعرض تقرير اللجنة .

السيد غبيهو (غانا) (رئيس لجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة التقرير الأول للجنة مناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، الذي يمثل معلما بارزا في سياق أحداث تعود الى عام ١٩٧٧ . ولعلكم تذكرون أن الجمعية العامة اعتمدت وأعلنت في دورتها الثانية والثلاثين الإعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . وأنشئت آنذاك لجنة مخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصري ، وظلت اللجنة تعمل بدأب واستمرار على وضع ذلك الإعلان ، وفي ١٩٨٥ قدمت نص الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، التي أصبحت أداة هامة في النضال ضد الفصل العنصري ، وقامت بالتصديق عليها أو الانضمام اليها ٤٣ دولة . وتأمل اللجنة من الدول التي وقّعت على الاتفاقية ولم تصادق عليها لحد الآن أن تقوم بذلك قريبا وأن تقدم الدول التي لم تعلن انضمامها لحد الآن على الانضمام أيضا .

كما لعلكم تذكرون أن الاتفاقية نصت على إنشاء لجنة للمساعدة في تحقيق أهداف الاتفاقية . وقد عقدت اللجنة دورتها الأولى هذا العام في نيويورك ، وتم خلالها التداول حول شتى المسائل المرتبطة بالفصل العنصري في الألعاب الرياضية . ويشرفني أن أقدم تقرير اللجنة الى الجمعية العامة .

ومن المهم أن نؤكد أن اللجنة في أدائها لعملها ستواصل التعاون على نحو وثيق مع اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري واللجنة الأوليمبية الدولية وغيرها من الهيئات الرياضية . فهذا التعاون لا غنى عنه لنجاح المهمة المنوطة بنا . وتأمل اللجنة في توسيع نطاق تعاونها مع المنظمات الرياضية الوطنية والدولية في المستقبل .

ونيابة عن اللجنة ، أود أن أذكّر تلك الدول التي لم تقدم بعد تقارير وطنية عن تنفيذ الاتفاقية بأن من المهم قيامها بذلك . والخطوط التوجيهية بشأن إعداد التقارير عن تنفيذ الاتفاقية واردة في المرفق السادس بتقرير اللجنة ، ونأمل أن يكون ذلك عونا للدول على تقديم تقاريرها .

ومن الأدوات البالغة الأهمية في التنفيذ العملي لجهود المجتمع الدولي لازالة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية والمساعدة على عزل نظام الفصل العنصري ، سِجلُّ الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا الذي تصدره سنويا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

وأود أن أذكّركم أيضا بأن هذه الجمعية حثت المنظمات الرياضية والرياضيين على التمسك بمقاطعة الألعاب الرياضية للأبرتايد . لذلك اسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة لأوجه الدعوة مرة أخرى لجميع الرياضيين والرياضيات الواردة أسماؤهم في السجل لإنهاء اتصالاتهم الرياضية مع جنوب افريقيا ، وتقديم تأكيد بأنهم سيلتزمون بمقاطعة الألعاب الرياضية التي ينظمها الأبرتايد ، وذلك بالاحجام عن المشاركة في أية نشاطات رياضية في جنوب افريقيا ما دام نظام الفصل العنصري قائما في ذلك البلد .

وتدعو اللجنة في تقريرها كافة الحكومات والمنظمات الرياضية والرياضيين بصفتهم الشخصية الى احترام سياسة فرض العزلة الرياضية على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، والرجوع دائما الى السجل الذي ستستمر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في اصداره . ويسعدني القول بأن السجل قد أثبت فعاليته ، اذ أن عددا متزايدا وكبيرا من الرياضيين والرياضيات ، وبناء على طلبهم الشخصي ، قد تم حذف أسمائهم من هذا السجل . وهذا الموقف الجرئ المناهض للفصل العنصري هو موضع تقدير طبعا ، وهو يعني أن المزيد والمزيد من الرياضيين ، رجالا ونساء ، بدأوا يقبلون المبادئ التي أدرجتها الدول الأعضاء في الاتفاقية ، كما يعني أنه رغم الضغوط الهائلة المفروضة عليهم ، فإن عددا متزايدا من الرياضيين والرياضيات الذين قطعوا عهدا بمقاطعة الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا الى أن يتم استئصال الفصل العنصري يقومون بخيار أخلاقي علني ضد العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وأخيرا ، يعد هذا شاهدا على الحساسية السياسية المتزايدة للمجتمع الرياضي العالمي تجاه موقف الغالبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا الذين تنكر عليهم حقوقهم السياسية الإنسانية على أساس لونهم .

يتألف تقرير اللجنة من ستة أجزاء تلقي الضوء على عمل اللجنة . ولقد تم التركيز على أهمية اجراء مشاورات مع المنظمات الرياضية الوطنية والدولية ودورها الحيوي في عزل نظام الفصل العنصري في الالعاب الرياضية . وكما ذكرت آنفا ، يؤكد التقرير على أهمية استمرار اصدار السجل الذي تصدره اللجنة الخاصة .

ونحن اذ نعبر عن التقدير للاجراءات المتخذة من قبل اللجنة الاوليمبية الدولية والمنظمات الرياضية الاخرى ، فضلا عن الرياضيين الافراد رجالا ونساء لضمان العزل الكامل لجنوب افريقيا ، نرى أنه ينبغي اتخاذ مزيد من الاجراءات لتحقيق ذلك الهدف ، وخاصة من جانب الاتحادات التي تستمر في قبول جنوب افريقيا في عضويتها أو تسمح باتصالات رياضية مع جنوب افريقيا .

تمثل مهمتنا تأكيدا للمبادئ الاوليمبية التي تنص على أنه ينبغي ألاّ يكون هناك تمييز في مجال الرياضة بسبب اللون أو العرق أو الأصل الاثني . وفضلا عن ذلك ، فإن الفصل العنصري يمثل إهانة للبشرية ؛ وعليه ، لا يمكن أن تكون هناك أية اتصالات رياضية أخلاقية مع مجتمع شاذ .

ويحدونا الأمل أن يعجل عمل اللجنة في استئصال الفصل العنصري من الرياضة ومن مجتمع جنوب افريقيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للسيدة نبيلة الملاّ ، ممثلة الكويت ، ونائبة رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، لتقوم بعرض تقرير الفريق .

السيدة الملاّ (الكويت) ، نائبة رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/44/44) . وهذا هو التقرير الثالث الذي يقدمه الفريق الى الجمعية منذ إنشائه في عام ١٩٨٧ .

منذ ذلك الوقت ، شهد المجتمع الدولي تطورات كبيرة . فقد سادت التغيرات المسرح الدولي ، وجنوب افريقيا ليست بمنأى عن هذه التغيرات . والواقع أن المنطقة تشهد تغيرا تاريخيا في ناميبيا ، ويؤمل أن تؤدي هذه التطورات الى قيام دولة مستقلة عقب انتخابات حرة ونزيهة حقا - وهي الانتخابات الجارية الآن . وفي جنوب افريقيا نفسها ، تتخذ اجراءات لتخفيف حدة التوتر ، إلاّ أنها لم تعالج حتى الآن مشكلة الفصل العنصري الرئيسية ، بل إنها تستهدف تخفيف المصاعب الاقتصادية التي تواجهها جنوب افريقيا . ومن الملائم الآن أكثر من أي وقت مضى مواصلة الضغط على جنوب افريقيا من خلال الوسائل السلمية والجزاءات الجدية لإزالة الفصل العنصري .

يعتبر الحظر النفطي على جنوب افريقيا واحدا من أهم الجزاءات المتاحة للمجتمع الدولي لإنهاء الفصل العنصري بالوسائل السلمية . ويمكن للتعاون الكافي

والتنسيق الفعال بين الدول المنتجة والشاحنة والمشتغلة بمناولة النفط أن يحرما نظام الفصل العنصري من السلعة الأساسية الوحيدة التي يفتقر اليها والتي لا يوجد بديل لها . ومن دواعي الغبطة أن عددا متزايدا من الدول يقدر هذه الأهمية . وللتأكيد على هذا التطور ، أود أن أشير الى التدابير التي أعلنتها حكومة سنغافورة في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، والتي حظرت بموجبها تصدير النفط ومنتجاته الى جنوب افريقيا ، كما حظرت شحنها على سفن مسجلة في سنغافورة .

يستمد الفريق الحكومي الدولي ولايته من مبدأ ممارسة ضغط سلمي وحاسم على نظام بريتوريا للإسهام في ازالة الفصل العنصري من خلال الحظر النفطي .

ويتجسد هذا المبدأ في مقدمة التقرير . ويضم التقرير سبعة أجزاء وثلاثة مرفقات ، ويقدم استعراضا وصفيا وتحليليا لعمل الفريق . وهذا التقرير أكثر شمولا من تقرير عام ١٩٨٨ ، فهو نتيجة للصقل والتطوير التدريجيين لأساليب عمل الفريق واجراءاته . وبعد المقدمة ، يتناول التقرير بشيء من التفصيل جلسات الاستماع بشأن الحظر النفطي على جنوب افريقيا . وتشير الفقرتان ٢٥ و ٢٦ من الجزء الثاني الى استنتاجات وتوصيات الفريق المبنية على جلسات الاستماع . ويتناول الجزء الثالث التدابير التشريعية وغيرها من التدابير اللازمة لتنفيذ الحظر النفطي ضد جنوب افريقيا . وقد جرى التأكيد على أهمية هذا الجانب من جوانب الحظر النفطي في جلسات الاستماع . وانعكس ذلك فيما قدره الفريق من اجراء بحث بشأن التشريعات الموجودة والتدابير المماثلة ، بغية التوفيق بين أحكامها وصياغة قانون نموذجي يقدم الى الحكومات للنظر فيه .

ويتناول الجزء الرابع المعني بأفراد الحالات المدعى فيها بوقوع انتهاكات بالاضافة الى المرفق الثالث ، ٥٧ حالة جديدة قُبِلَ التحقيق فيها . وهذا هو نفس عدد حالات عام ١٩٨٨ اذ كان أيضا ٥٧ حالة .

يضم التقرير الحالي جزءا جديدا عنوانه "رصد تردد السفن على الموانئ في جنوب افريقيا" . وقد جُمعت معلومات عن جميع رحلات السفن التي يعرف أنها توقفت في

احدى موانئ جنوب افريقيا ولها قدرة على نقل نوع أو أكثر من السلع التي يغطيها الحظر النفطي . وما زال نظر الفريق في هذه الحالات في مرحلة أولية . والفريق بصدد تلقي اجابات من الدول الأعضاء ويعتزم أن يقدم الى الجمعية العامة في غضون ستة شهور تقريرا مرحليا عن النتائج التي يتوصل اليها .

وتعزى الزيادة الى تعزيز قدرة الفريق البحثية ، مما مكنه من زيادة قدرته على الاكتشاف بدرجة ملموسة . ونأمل أن يكون معدل الاكتشاف العالي هذا ، بالاضافة الى ابلاغ المعلومات في الوقت المناسب الى السلطات الوطنية المعنية ، كافيا لردع الشركات الناقلة والمصالح البحرية التي تقوم بنقل النفط المحظور ومنتجاته المحظورة .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشدد على أنه ما كان يتسنى للفريق أن ينجح في عمله لولا ثقة الحكومات به . ولا غنى عن استمرار تعاون الدول الأعضاء مع الفريق الحكومي الدولي في المستقبل . وتوضح المراسلات الواردة في التقرير قوة التعاون بين الفريق والدول الأعضاء .

ويورد الجزء السادس وصفا للاستثمارات الأجنبية في صناعة النفط في جنوب افريقيا ، وبيانات عن نقل التكنولوجيا ودور شركات النفط . ومن التطورات الايجابية في هذا المجال ما قررته شركة موبيل أويل من الانسحاب من جنوب افريقيا وبيع ما لها من أصول فيها . إلاّ أن هذا المجال لا يزال بحاجة الى الكثير من العمل كما يوضح هذا الجزء .

ويود الفريق أن يسترعي انتباه الجمعية العامة الى الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات ٥٣ الى ٦٤ . وكما تشير الفقرة ٥٨ ، فإن الفريق عازم على تعزيز قدراته على الرصد بصورة مستمرة وأنه سيعتمد ، في هذا الصدد ، على تعاون الدول الأعضاء ، وعلى تعاون المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية .

إن الفريق الحكومي الدولي ليس وحده في العديد من المواقف والاستنتاجات والتوصيات التي تجدونها في هذا التقرير . فقد قدم الأمين العام في نفس الوقت الى

الجمعية العامة تقرير فريق الشخصيات البارزة (A/44/576) الذي أنشئ لعقد جلسات الاستماع الجماهيرية الثانية حول أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وناميبيا ، وهو يشتمل على عدد من الملاحظات المتصلة بقضية الحظر النفطي على جنوب افريقيا ، ويشدد على أن الافتقار الى رصد فعال قلل من كفاءة العديد من الجزاءات والتدابير . وبالتالي ، فإنه يقترح إنشاء آلية مركزية تابعة للأمم المتحدة لتنظم وتنسق أنشطة الرصد القائمة ، مما يؤكد قناعة الفريق الحكومي الدولي الاساسية بأن الرصد ليس تزيّدا ولا نشاطا هامشيا ؛ بل إنه جوهر أية استراتيجية جزاءات فعالة .

لقد تلقى الفريق الحكومي الدولي مراسلات من عدد من الدول ، تتعلق بالتدابير التشريعية بشأن الحظر النفطي وتردد السفن على موانئ جنوب افريقيا . وهذه المراسلات لم تستعرض في التقرير . ويعتزم الفريق الحكومي الدولي بالنسبة لأول الموضوعين أن يقدم تقريرا عنه الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، وبالنسبة للموضوع الثاني فإن الفريق يدرس الردود الواردة وينتظر ردودا أخرى حتى يستكمل استنتاجاته بشأن هذه الحالات .

وتلقى الفريق الحكومي الدولي رسالة من البعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية مؤرخة في ١٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ فيما يتعلق بالسفن Rafio و Actor ، و Chase و Venture و Licorne Oceane و Mirafiori و Moscliff و World Symphony و World Victory و World Summit و World Progress و World Champion و World Bermuda . وستتم دراسة هذه الوثيقة في وقت قريب ، وسترسل نتائجها الى البعثة الايرانية وسيتم ادراجها في تقرير الفريق الحكومي الدولي المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين .

وأود أن أوصي الجمعية العامة بأن تحيط علما بالتقرير الحالي . كما أود باسم الفريق الحكومي الدولي أن أعرب عن تقدير وامتنان كل الوفود الاعضاء في هذا الفريق للسيد مونغيلا ، ممثل تنزانيا ، رئيس لجنة الصياغة ، على صبره وعمله المتفاني في وضع التقرير المعروض عليكم . ونتوجه بنفس الامتنان الى السيدة آن هيركوس ، سفيرة نيوزيلندا ، على اقتراحاتها البناءة والمفيدة التي ساعدت الفريق في إكمال التقرير . ولم يكن بالامكان القيام بعبء العمل في السنة الحالية بنجاح لولا المساعدة القيمة التي قدمها موظفو مركز مناهضة الفصل العنصري ، وخاصة السيد سوتيريوس موسوريس ، مساعد الأمين العام ومدير المركز .

وأختتم بياني هذا بالاعراب عن أسفي لأن الفريق لا يضم بين أعضائه شخصيتين بارزتين هما الرئيس والمقرر اللذان كانت مساهماتهما وارشاداتهما في السابق أمرا قيما للغاية . وأقصد الممثلين الدائمين للنرويج وتنزانيا . نحن جميعا نتمنى لهما كل خير .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أعرب باسم وفدي عن عميق ارتياحنا لرؤيتكم ، سيدي الرئيس ، تترأسون المناقشة الحالية لهذا البند . إن كفاحكم الباسل والتزامكم الشخصي بانهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا أمر معروف تماما . وقد عملتم بوصفكم رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على النهوض بقضية العدالة في جنوب افريقيا .

ويأسف وفدي شديد الأسف لعدم تحسن الحالة بشكل ملحوظ في جنوب افريقيا . ورغم تجدد التوقعات والآمال - التي ثبت أنها كانت في غير محلها - بسبب تسلم قيادة جديدة مقاليد الحكم هناك ، ما زال النظام المؤسسي للقمع اللاإنساني للسكان السود سائدا . فإن ما أعلنت عنه القيادة الجديدة من تصريحات لم يكن إلاّ مهدئات لا تضمن حدوث أي تغيير ذي مغزى . وكما ذكرتم ، سيدي الرئيس :

"في جنوب افريقيا استمعنا الى الكثير من العبارات المنمقة ، غير أن التغيير لم يشمل إلاّ مظاهر الفصل العنصري ولم يشمل سياساته" .

ويتجلى ذلك بوضوح ، لأن نظام الفصل العنصري الذي أدانته الأمم المتحدة بشدة بوصفه جريمة في حق الجنس البشري لا يزال قائما . ورغم الضغوط الدولية والعزلة الاقتصادية والسياسية لا يوجد دليل واضح على أن سياسات الفصل العنصري والتمييز العنصري التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا سيتم القضاء عليها .

ولا شك في أن الفصل العنصري هو السبب الجذري للتوترات والنزاعات القائمة في جنوب افريقيا . فهذا النظام يحرم سكانه السود من التمتع بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وترتكب الجرائم في حق الإنسانية بشتى الوسائل . وعلى الرغم من المناشدات المتكررة التي وجهها أعضاء هذه الجمعية لا يزال النظام العنصري في بريتوريا ينتهك حقوق الإنسان للغالبية السوداء بأبشع الطرق ، بما في ذلك التعذيب والترحيل الاجباري لأسر ومجموعات برمتها من ديارها للعيش في البانتوستانات في ظل ظروف قاسية من الحرمان واليأس . ولقد ذكر أنه منذ تنفيذ سياسة البانتوستانات تم ترحيل ملايين السود اجباريا مما يمزق نسيج المجتمعات السوداء بهدف فرض تمييز عنصري واقليمي يعرف باسم "الفصل العنصري الكامل" .

وفي الانتخابات الأخيرة حرمت أغلبية سكان جنوب افريقيا من المشاركة في العملية السياسية في بلادها . وكانت الانتخابات في حد ذاتها تجسيدا حيا للتمييز العنصري . فقد حرم ستة وثلاثون مليون من السود من حق الانتخاب الذي مارسته أقلية من البيض لا يتجاوز عددها خمسة ملايين . وكان الرئيس دي كليرك قد ذكر قبل الانتخابات أنه يدرك أن كل السود قد أعربوا عن رغبتهم في أن يكون لهم تمثيل في الحكومة ،

ووعد باشراكهم في هذه العملية "على أعلى مستوى" . وفي الوقت ذاته ، واصل نظام بريتوريا سياسته القائمة على تصنيف المجموعات عرقيا . وهذه التدابير لا تتسق أبدا مع الجهود الرامية الى استئصال الفصل العنصري ، وهي لن تؤدي بالتأكيد إلّا الى اثارة الشكوك والرفض في أوساط الأغلبية السوداء ، مما يفضي الى زيادة المواجهة مع النظام العنصري ، وبالتالي الى القيام بأعمال انتقامية قاسية من جانب سلطات جنوب افريقيا . ويود وفدي باسم الانسانية أن يؤكد من جديد تأييده للأغلبية عن طريق دعوة جنوب افريقيا للكف عن ممارسة سياستها العنصرية ومنح السكان السود في جنوب افريقيا حقهم الأساسي في الحصول على فرص متساوية والمشاركة على قدم المساواة في العملية السياسية .

ومن الأمثلة الأخرى على التدابير التي تتخذ لأغراض سياسية ، الاستمرار في فرض حالة الطوارئ بهدف قمع مقاومة المناهضين للفصل العنصري وتيسير الاعتقال غير الشرعي ، في جملة أمور ، بما في ذلك اعتقال النساء والأطفال . ولا يزال الحظر والقيود المفروضة على القادة والمنظمات وحركات التحرير المناهضة للفصل العنصري نافذ المفعول . وفي الوقت الذي أدى فيه اطلاق سراح عدد قليل من القادة المناهضين للفصل العنصري ، وأبرزهم السيد والتر سيسولو ، الى تهيئة مناخ ايجابي ويعد تطورا مشجعا ، فإن عدد الأشخاص الذين أطلق سراحهم يظل قليل وبعيدا عن أن يشكل أي أهمية .

ولا تقتصر الأعمال الشنيعة التي يمارسها نظام بريتوريا العنصري على ما يقع داخل حدوده . فدفاعا عن النظام الشرير القائم على الفصل العنصري ، ارتكبت جنوب افريقيا أعمالا عدوانية بهدف زعزعة الاستقرار في بلدان خط المواجهة وغيرها من البلدان في افريقيا . ومع اقتراب تنفيذ خطة استقلال ناميبيا من مرحلته النهائية تم الاعراب عن المخاوف والقلق ازاء امكانية أن تقضي جنوب افريقيا على احتمالات تنفيذ عملية الانتقال الحقيقية الحرة والنزيهة كما خططت لها الأمم المتحدة . وبالنظر الى المناورات المتكررة التي قامت بها جنوب افريقيا بهدف الالتفاف حول الامتثال الكامل لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، نحث على اتخاذ تدابير صارمة لضمان التنفيذ

الكامل للقرار . ونظرا للحالة السائدة في جنوب افريقيا وفي البلدان المجاورة لها لا بد أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير متضافرة لإنهاء نظام الفصل العنصري البغيض .

وفي هذه المرحلة ، يود وفدي أن يؤكد التصريح الذي أدلى به وزير خارجيتنا في هذه الجمعية حول تأييدنا لفرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا لزيادة الضغط على هذا النظام من أجل انهاء سياسة الفصل العنصري القمعية التي ينتهجها . واذا ما أدان العالم برمته الفصل العنصري بوصفه نظاما مقيتا فلا ينبغي أن تكون هناك أي تردد في الموافقة على فرض عقوبات الزامية شاملة تزيد من عزلة اقتصاد بريتوريا وتجعل من الصعب على جنوب افريقيا أن تتحمل الضغوط الممارسة ضدها .

وينبغي تذكير جنوب افريقيا باستمرار بأن الاصرار على نظام الفصل العنصري لن يفضي إلاّ الى العزلة الاقتصادية الدولية وفرض الحظر على الاستثمار . وعلى الرغم مما يقال في بعض الدوائر ، فإن الضغط الدولي والمحلي هو الذي أجبر نظام جنوب افريقيا على اتخاذ تدابير تبدو كأنها تتفق مع الاصلاحات التي يتفاخر بها قادته الجدد .

ونأمل أن يكون الهدف من التطورات الأخيرة التي اتخذت شكل حوار بدأه نظام بريتوريا الجديد مع الزعماء الافريقيين الآخرين هو استئصال شأفة النظام العنصري وليس تحسين الوضع الدولي المتداعي لجنوب افريقيا . ولكننا سمعنا تحذيرات كثيرة من أن هذا قد يكون كالعادة مجرد كلام أجوف أو خدعة بارعة من جانب جنوب افريقيا كجزء من استراتيجيتها للاحتفاظ بسيطرتها . واذا كانت النية التي أعلنها النظام الجديد لتحقيق الاصلاح السياسي نية صادقة وجب عليه الوفاء ببعض الشروط الاساسية التي يحث المجتمع الدولي دائما على تحقيقها . ويجب ألاّ يخدعنا مجرد الحديث عن الاصلاحات لأن الفصل العنصري نفسه لا يمكن اصلاحه ويجب استئصال شأفته .

إن التزامنا الادبي والمبدأ الذي نرفع لواءه ازاء الفصل العنصري يحتمان علينا أن نتخذ اليوم موقفا حازما وثابتا في ادانة الفصل العنصري بجميع صوره واشكاله . وترحب بروني دار السلام بنفس الروح بالدورة الاستثنائية القادمة المعنية "بالفصل العنصري وآثاره التخريبية في الجنوب الافريقي" التي ستعقد في كانون الاول/ديسمبر من هذا العام . ونرى أن هذه فرصة أخرى تقف بلدي فيها متضامنة مع الدول الأخرى الأعضاء في هذه المنظمة في الدعوة الى القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري .

السيد ويدرواغو (بوركينا فاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

لا تزال سياسة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا مصدرا للقلق البالغ بالنسبة للمجتمع الدولي .

إن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا انتهاك صارخ للمبادئ المكرسة في الميثاق وفي الاعلان العالمي لحقوق الإنسان . وبالرغم من القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن بادانة هذا النظام العنصري فإن جنوب افريقيا تتجاهل بعناد الادانة الدولية وترفض حتى الآن ادخال أي تعديل جذري على ممارساتها البغيضة .

لقد شهد المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة زيادة مذهلة في المعاناة التي يقاسي منها السكان السود في جنوب افريقيا على يد النظام العنصري نتيجة لاستمرار حالة الطوارئ وعمليات الاحتجاز والعنف من جانب الشرطة والتعذيب والقتل . والصحافة محرومة من حرية التعبير عن الرأي ، وأغلبية الشعب لا تتمتع بالحق في الانتخاب .

ويعمل نظام بريتوريا على زعزعة الاستقرار في الجنوب الافريقي ويهاجم الدول المجاورة ويغتال أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ويؤيد مجموعات مثل يونيتا ورينامو ، ناهيكم عن احتلاله غير المشروع لناميبيا .

ومنذ تولي السيد فردريك دي كليرك السلطة حدث تغيير في لهجة نظام جنوب افريقيا ، ولكن علينا أن نراقب ما يجري على أرض الواقع ، حيث لم يطرأ أي تحسن على مصير الأغلبية السوداء ، فما زالت تلك الأغلبية محرومة من أبسط حقوقها .

إن الفصل العنصري مستمر في جنوب افريقيا ، ويحاول تجميل صورته - إن جاز هذا التعبير - عن طريق اصلاحات سطحية في الدستور ، وعن طريق الانتخابات المزعومة التي أجريت في ٦ أيلول/سبتمبر الماضي .

والمشكلة الحقيقية هي اضفاء الطابع المؤسسي على نظام الفصل العنصري الذي يحرم الأغلبية السوداء من الحق في المشاركة الكاملة في الادارة السياسية والديمقراطية لبلدها .

إن كفاح التحرر ، والضغط الدولي المناهض للفصل العنصري ، والجهود المشتركة المبذولة لتسوية الصراعات الاقليمية ، فتحت الباب أمام امكانيات التقدم صوب تحقيق تسوية للمشاكل التي تواجه شعب جنوب افريقيا .

ولا نزال نرى أن الوسيلة السلمية التي يمكن استخدامها للتغلب على الفصل العنصري هي بذل جهود دولية متضافرة لعزل جنوب افريقيا سياسيا واقتصاديا . والعقوبات كفيلة بأن ترغم جنوب افريقيا على وضع حد لسياسة القمع الداخلي والعمل على زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة ، والغاء الحظر المفروض على الحركات المناهضة للفصل العنصري ، والغاء القوانين التمييزية ، والافراج الفوري غير المشروط عن جميع المسجونين السياسيين ، بما فيهم نيلسون مانديلا .

ويمكن أن تتضاعف الآثار الاقتصادية لهذه العقوبات لو أن بعض الدول التي تقيم علاقات تجارية مع جنوب افريقيا وافقت على برنامج للعقوبات الصارمة والمتضافرة . فحتى العقوبات المحدودة التي فرضت على جنوب افريقيا كان لها أثرها على اقتصادها وزادت من عجز ميزانيتها .

وقد حشد مؤتمر نقابات عمال جنوب افريقيا والمجلس الوطني للنقابات العمالية أعضاءهما والمتعاطفين معهما للقيام باضراب في حزيران/يونيه ١٩٨٨ مما أدى الى شل الانتاج والنمو الاقتصادي في البلد . وفي ضوء هذا الحدث ، سيكون على النظام العنصري أن يعيد النظر في العلاقة بين أرباب العمل والنقابات العمالية وأن يسعى الى الاتفاق مع النقابات .

إن جنوب افريقيا تمتلك قدرة نووية وهذا أمر خطير . ولذلك يجب أن يتوقف التعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووي . إن تواطؤ بعض البلدان في تدعيم القدرة العسكرية للنظام العنصري في جنوب افريقيا انتهاك لحظر الاسلحة المفروض على ذلك النظام ، وخروج على الفقرة ١٢ من الاعلان الوارد في الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، التي حذرت من خطر اقتناء نظم عنصرية للأسلحة النووية ، كما أن هذا التعاون يشكل خطرا على تنفيذ اعلان افريقيا منطقة لا نووية .

وفي نفس الصدد يجب ادانة التعاون المتزايد بين النظام العنصري في جنوب افريقيا واسرائيل . فهناك بعض التشابه في اجراءات القمع التي يطبقها هذان النظامان على شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين وجنوب لبنان والأراضي التي تحتلها اسرائيل .

إن نظام الفصل العنصري القائم على عدم المساواة والاستغلال وانكار حقوق الإنسان لهو جريمة في حق البشرية . ويجب تصفيته ولا شيء غير ذلك . وواجبنا هو اظهار تضامننا مع شعب جنوب افريقيا وشعوب الجنوب الافريقي أيضا .

ونود هنا أن نثني بصفة خاصة على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي تقوم بدور حيوي في توعية الرأي العام الدولي بمصير شعب جنوب افريقيا المغلوب على أمره ، في اطار التحالف العالمي لمناهضة الفصل العنصري .

وبوركينا فاصو تؤيد تماما نتائج الاجتماع المخصص لمنظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في هراري في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ واعتمد اعلانا بشأن قضية السلام في الجنوب الافريقي .

إن مقاطعة جنوب افريقيا في مجالي الثقافة والألعاب الرياضية جزء لا يتجزأ من الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع نهاية للفصل العنصري . ونحن نرحب بسريان الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية في ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ونرى أن هذه الاتفاقية ستقوم بدور حاسم في عزل نظام الفصل العنصري عزلا تاما في مجال الالعاب الرياضية . وبوركينا فاصو ، وهي عضو في لجنة مناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية ، ترحب بصفة خاصة بنتائج الدورة الرسمية للجنة المنعقدة في مقر الامم المتحدة في تشرين الاول/اكتوبر الماضي التي أكدت ، بين أمور أخرى ، أنه تم احراز تقدم في المقاطعة الدولية لنظام الفصل العنصري في مجال الالعاب الرياضية .

ولا بد أن أقول إن الحالة الحاضرة في جنوب افريقيا يجب أن تجعلنا نستمر في ممارسة ومضاعفة الضغوط السياسية والاقتصادية والمالية على نظام الفصل العنصري .

إن القضاء الفوري على الفصل العنصري شرط أساسي لإقامة مجتمع ديمقراطي غير عرقي يرتكز على تقرير المصير وعلى مبدأ حكم الأغلبية عن طريق الممارسة التامة الحرة لحق التصويت لجميع البالغين في جنوب افريقيا موحدة . ويجب على نظام بريتوريا أن يدخل في مفاوضات مع الممثلين الشرعيين لشعب جنوب افريقيا بغية انهاء الفصل العنصري والاتفاق على التدابير اللازمة لجعل البلاد ديمقراطية عرقية . وعلى ذلك فإننا نرحب بالاجراء الذي ينوي أن يتخذه الزعماء الجدد للنظام العنصري . ولن تكون الاصلاحات صادقة إلّا اذا أدانت وقوضت نظام الفصل العنصري .

ويجب على نظام جنوب افريقيا العنصري أن يدرك أنه مهما بلغ من شدة القمع فلن ينال من تصميم الشعب على الحرية ولن يفتّ في ارادته لتحقيقها . والانتفاضة الشعبية التي تزداد قوة في جنوب افريقيا رغم القمع العنيف ، خير دليل على هذا .

وترى بوركينا فاصو أنه بالنظر الى المناورات التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصري ، يجب على المجتمع الدولي أن يظل حذرا ومتيقظا . وفي اعتقادنا أن هذا المجتمع سينتهز الفرصة التي توفرها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لسياسة الفصل العنصري وآثارها المدمرة بالنسبة للجنوب الافريقي ، والمقرر عقدها في شهر كانون الأول/ديسمبر ، للاعراب مرة أخرى عن تضامنه التام مع شعب جنوب افريقيا الباسل ، وأنه سيواصل تلمس الطرق والوسائل الكفيلة بتهيئة الظروف التي تسهل القضاء السريع على الفصل العنصري وإقامة مجتمع عادل ديمقراطي متعدد الأعراق في جنوب افريقيا .

السيد حقوق (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي القلق العميق أنه بعد مرور ثلاثة عقود على الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لا يزال حق الغالبية السوداء الذي لا نزاع فيه في تقرير المصير في جنوب افريقيا يُنكر عليها . وفضلا عن ذلك ، فإن نظام بريتوريا ، اذ يتحدى ارادة المجتمع الدولي المجسدة في عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس

الأمن ، يواصل أعمال الارهاب ضد شعب جنوب افريقيا ويصعد أعماله العدوانية والمزعزعة للاستقرار ، السرية منها والعلنية ، ضد دول المواجهة ودول أخرى مستقلة .

لقد أصبح من الواضح تماما الآن أن السبب الرئيسي في جميع النزاعات في الجنوب الافريقي هو استمرار اتباع حكومة جنوب افريقيا لسياسة الفصل العنصري . ولذلك ، نرى أنه لا يمكن أن يكون هناك سلم ولا أمن ولا استقرار في المنطقة حتى يستأصل الفصل العنصري تماما .

وفي اعتقادنا أن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٠/٤٣ من شأنه أن يمهد الطريق الى اجراء مشاورات حرة بين جميع أفراد شعب جنوب افريقيا تهدف الى ايجاد حل عادل ودائم للنزاع ، ومن ثم الى تشكيل مجتمع ديمقراطي موحد غير مجزأ وغير عرقي قائم على تقرير المصير وحكم الأغلبية . وتحقيقا لهذه الغاية ، حان الوقت كي يقوم المجتمع الدولي - عن طريق اللجوء الى اجراءات أكثر تضافرا بما في ذلك فرض جزاءات الزامية شاملة - باجبار نظام جنوب افريقيا العنصري على التخلي عن سياسة الفصل العنصري .

ونحن نعتبر الصيغ والبرامج التفاوضية الأخيرة التي اقترحتها حركات التحرر في جنوب افريقيا ، واعتمدتها اللجنة المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بجنوب افريقيا ، وكذلك مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز ، مبادرات هامة في التسوية السلمية للحالة في جنوب افريقيا . وقد حان الوقت لجنوب افريقيا كي تستجيب بشكل موات لهذه المبادرات .

إن الاصلاحات المزعومة التي أعلنها السيد دي كلارك تهدف الى تحويل الرأي العام العالمي عن الهدف الرئيسي - التصفية النهائية لجميع مظاهر نظام الفصل العنصري . يشهد على ذلك عدم وجود تحرك عملي واحد من جانب النظام في الاتجاه الايجابي البناء ، رغم الاعلانات والمبادرات التي اتخذت مؤخرا .

ونحن ندين بشدة أعمال الابادة التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصري ضد الغالبية السوداء في ذلك البلد ، وممارسته ارهاب الدولة والعدوان ضد دول المواجهة

ودول أخرى مجاورة ، ونشني على دول المواجهة لتأييدها المستمر للكفاح من أجل القضاء على الفصل العنصري وبالتالي تحرير جنوب افريقيا . ونحن ندعو أيضا النظام الى الافراج فورا ودون شرط عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء والمحتجزين السياسيين الآخرين ، الذين يجب عليه أن يتفاوض معهم للوصول الى تسوية شاملة للمشكلة* .

وفي الختام ، يود وفد بلادي أن يؤكد مجددا تأييده الحازم والتام لشعب جنوب افريقيا وتضامننا معه في كفاحه البطولي . ونتطلع الى رؤية جنوب افريقيا في المستقبل القريب ، يعيش فيها شعب البلد كله ، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة ، متمتعا بالكامل وعلى قدم المساواة بالحقوق السياسية وغيرها من الحقوق ، ويشارك في تقرير مصير بلده بحرية .

السيد سوترزنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في البداية ، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للتقرير الشامل الذي قدمه الى الجمعية العامة بالامس السيد جاي براتاب رانا ، نائب رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالفصل العنصري ، اذ أن تحليله الواضح وآراءه الحكيمة فيها يتعلق بالحالة الحرجة في جنوب افريقيا حددتا مسار مداولاتنا واطارها الملائم بشأن مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة للمجتمع الدولي .

وأود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأعبر عن امتناننا لمقرر اللجنة الخاصة ، السيد فيرندا غوبتا ممثل الهند ، لعرضه الواضح لتقرير اللجنة الخاصة . واسمحوا لي أيضا أن أثني على السيد سوتيريوس موسوريس ، الأمين العام المساعد ومدير مركز مناهضة الفصل العنصري ، والعاملين معه ، وأشيد بعملهم المتفاني خلال هذه الفترة الحاسمة في تعبئة التأييد الدولي للكفاح ضد الفصل العنصري .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) .

ومما يضاف الى الرصيد الحافل للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري عبر السنين أنها قدمت خدمة لا تقدر في ضمان استمرار الضغط الادبي والسياسي على نظام الفصل العنصري من جميع أركان العالم . ولا شك في أن فضل معرفة شرور الفصل العنصري وادانته عالميا يرجع ، الى حد بعيد ، الى تلك الجهود الدؤوبة .

وإن اندونيسيا ، بصفتها عضوا نشطا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري - منذ نشأتها - وفي الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، سعت الى تقديم اسهامها في تكثيف الحملة الدولية لاستئصال وبال الفصل العنصري . ونحن ندرك تماما الصعوبات والمثبطات التي واجهت هذا العمل - إلّا أننا نعرف أيضا أنه ما لم يُنبذ الفصل العنصري الى الابد ويدخل في طيات التاريخ ، فإن هذا المذهب الخبيث القائم على الكراهية العرقية ، سيحول دون رؤيتنا لعالم عادل يسوده الوئام ، وسيفرض تهديدا فوريا وخطيرا على السلم والامن الدوليين .

لذلك يعتقد وفدي أنه من المهم أن نكرر أن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ليس معاديا فقط لرفاهة شعب جنوب افريقيا ولآمال وطموحات منطقة الجنوب الافريقي والقارة الافريقية كلها ، ولكن أيضا لأهم القيم الأساسية والاهتمامات المشتركة للبشرية . ونعتقد أنه لا يمكن أن تكون هناك حلول وسط في النضال ضد هذا الشر . وما زلنا مقتنعين بالهزيمة الوشيكة للفصل العنصري وببزوغ عهد جديد من العدالة والحرية للأغلبية السوداء التي عانت طويلا في جنوب افريقيا ، ومن السلام والرفاهة لجميع الشعوب في الجنوب الافريقي .

وينبع هذا الاقتناع من الالتزام العميق لشعب اندونيسيا الوارد في دستورنا والذي يحفزنا على العمل من أجل القضاء على الاستعمار والظلم في كل مكان في العالم . وتحقيقا لهذا الهدف النبيل ، رأت اندونيسيا دائما أن الوسيلة الرئيسية التي يمكن للمجتمع الدولي أن يمارس بها ارادته الجماعية في ارغام نظام بريتوريا على الاستجابة المواتية للمطلب العالمي بالتخلي عن الفصل العنصري ، تكمن في اللجوء الى الجزاءات الالزامية الشاملة . ولقد كان رأينا دائما أنه يجب على مجلس الأمن أن يمارس سلطته بموجب الباب السابع من الميثاق ، وأن يعتمد تدابير فعالة للقضاء على الفصل العنصري الذي أدانته المنظمة بحق باعتباره جريمة ضد الإنسانية وتهديدا للسلم والأمن الدوليين .

إن الذين يعارضون الجزاءات اليوم يشيرون الى بعض التحركات الأخيرة من جانب نظام بريتوريا باعتبارها مبررات لممارسة الصبر وضبط النفس ، ويطالبون بالسماح لجنوب افريقيا بالمزيد من الوقت لتطبيق وتعزيز اصلاحات أخرى . وفي هذا الصدد فإننا نحن أيضا نسلم بأن القرار الذي اتخذ بالافراج عن السيد والتر سيسولو وسبعة من السجناء السياسيين البارزين من سجون جنوب افريقيا يعتبر خطوة ايجابية وإن كان النظام قد أرغم على اتخاذها .

يوضح تقرير اللجنة الخاصة بجلاء أنه لم يحدث أي تحرك في اتجاه القضاء على الركائز الرئيسية لنظام الفصل العنصري . وحقيقة الأمر أن حالة الطوارئ الوحشية

لا تزال مفروضة بقسوة ، بل وتم تعزيزها خلال السنة الماضية . ولا تزال حركات التحرير الوطنية في جنوب افريقيا محظورة ، ولا يزال نيلسون مانديلا وعدد من المناضلين المناهضين للفصل العنصري محتجزين بغير محاكمة . والمقاتلون من أجل الحرية من السود في جنوب افريقيا في عداد المحكوم عليهم بالموت ، الأمر الذي دعا الجمعية العامة الى أن تتخذ في بداية هذه الدورة قرارا عاجلا - هو القرار ١/٤٤ - الذي يطالب بتخفيف أحكام الاعدام التي فرضت على مانغينا بويسمان وجميع السجناء السياسيين الآخرين .

وبالمثل لا تزال القوانين والقرارات الأساسية للفصل العنصري قائمة بما في ذلك قانون السكان وقانون مناطق التجمع والبانتوستانات ، وجميع الأنظمة الأخرى الرامية الى فصل الأغلبية السوداء وقمعها . ومنذ شهرين أجرى نظام بريتوريا انتخابات استبعد منها الأغلبية العظمى من سكان جنوب افريقيا . وفضلا عن ذلك ، لجأت بريتوريا ، باسلوبها المألوف ، الى القمع الوحشي للمناضلين المناهضين للفصل العنصري الذين نظموا عملية الرفض الجماهيري الناجحة لتلك الانتخابات .

هذه القائمة المزعجة التي يبدو أنه لا نهاية لها للتجاوزات للمعايير الأساسية للسلوك المتمدن قد سجلت في تقرير اللجنة الخاصة وفي وثائق أخرى لهذه المنظمة ، وبالتالي ليست هناك حاجة لتفصيلها . على أنني قد تحدثت عن استمرار بعض السياسات والممارسات البغيضة التي ترتكب ضد الأغلبية السوداء من جانب نظام بريتوريا ، وذلك حتى أؤكد اقتناع وفدي بأنه لا مجال للتقليل من يقظتنا وحذرنا . وعلى العكس من ذلك ينبغي أن تكون استجابة المنظمة صلبة . فالتغييرات والتنازلات التي لا تتناول الحقوق الأساسية للأغلبية العظمى من الشعب في جنوب افريقيا لا تستحق أن تعامل باعتبارها مبررات لالغاء الجزاءات أو تخفيفها .

وينبغي أن نتذكر أنه حدث كثيرا في الماضي إن لم تسفر الاجراءات التدريجية والاساليب الشكلية والحركات البهلوانية ووعود الاصلاح من جانب بريتوريا عن تغيير هام . والواقع أن التطورات التي تبدو ايجابية ، والتي وقعت في الشهور الأخيرة يمكن

أن تعزى أساسا الى الضغوط التي نتجت عن المقاومة البطولية داخل جنوب افريقيا والتماسك المتزايد في الحملة الرامية الى عزل نظام بريتوريا عن طريق قطع جميع الصلات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية مع هذا النظام .

وفي هذا الصدد تؤيد اندونيسيا تأييدا كاملا الاعلان الشامل بشأن مسألة جنوب افريقيا الذي اعتمدته اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في اجتماعها الذي عقد في هراري في آب/أغسطس ١٩٨٩ . وتؤكد اندونيسيا من جديد التزامها بالقرارات ذات الصلة التي اتخذت في مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد في أيلول/سبتمبر الماضي . ونرحب أيضا ببيان كوالا لمبور الخاص بالجنوب الافريقي الذي اعتمدته بلدان الكمنولث في اجتماعها في الشهر الماضي .

تؤكد هذه الوثائق البعيدة الأثر ، بحق ، أن الهدف من الجزاءات ليس العقاب . بل أنها أكثر الوسائل فعالية لتوليد الضغط اللازم لاجراء تغيير سياسي أساسي في جنوب افريقيا . وبالاضافة الى ذلك ، اذا كان من الممكن أن يتم هذا التغيير عن طريق عملية تفاوض سلمية ، فمن الضروري وضع حد فوري لحالة الطوارئ والغاء جميع التشريعات التي تقيد النشاط السياسي ، والافراج عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء والمحتجزين السياسيين الآخرين دون شرط ، ورفع جميع القيود وأشكال الحظر المفروضة على المنظمات والجماعات المناهضة للفصل العنصري . وإعادة جميع المقاتلين من أجل الحرية والمنفيين الى جنوب افريقيا . وعندئذ فقط ستنشأ الظروف المؤدية الى البدء في مفاوضات جادة ، وبحسن نية ، بين نظام بريتوريا والممثلين الحقيقيين لاغلبية السكان في جنوب افريقيا . والواقع أن هذا هو السبيل الوحيد الممكن لتحقيق القضاء السلمي على الفصل العنصري وإنشاء مجتمع ديمقراطي غير عنصري يحل محله ويقوم على أساس كفالة حق الانتخاب للجميع .

وينبغي أن نؤكد أن تحقيق هذا الهدف الاساسي يتطلب منا أن نتجنب الأخطار الكامنة في المراوغة فيما يتعلق بالجزاءات التي تعتبر أكثر الأدوات فعالية في يد

المجتمع الدولي . ولذلك فإننا نناشد مرة أخرى ، الشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا أن يعترفوا بالدور الايجابي الحاسم الذي لعبته بالفعل الجزاءات المحدودة في التأثير على السياسات التي يتبعها نظام بريتوريا ، وضرورة توسيع نطاق هذه الجزاءات وتعزيزها . وفي هذا السياق ، نحث هؤلاء الشركاء على تقديم مقترحات عملية ، وعلى ابداء الارادة السياسية اللازمة ، وذلك في الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المعنية بالفصل العنصري .

كما أننا نطالب البلدان الصناعية الكبرى بأن تقدم المزيد من المساعدات الاقتصادية اللازمة لدول خط المواجهة ولغيرها من الدول التي تتحمل العبء الأساسي للآثار المدمرة للفصل العنصري في منطقتها . وفي نفس الوقت فإن حركات التحرير الوطنية الحقيقية في جنوب افريقيا التي كانت دائما في طليعة النضال ضد الفصل العنصري ، تستحق كل دعم ممكن من المجتمع الدولي . ومن الضروري أن يوفر لهذه الحركات كل تأييد حتى تضطلع بنشاطها السياسي في جميع أنحاء البلاد ، بغير قيود أو عقبات من أي نوع . وبالمثل ، يحتاج ضحايا الفصل العنصري والمناهضون له الى مساعدات إنسانية سخية . وينبغي أن نولي اهتماما خاصا لشتى برامج التدريب والبرامج الأخرى التي تمكن جميع السود في جنوب افريقيا من المشاركة بفعالية في عملية التغيير والاسهام في حاجات جنوب افريقيا بعد الفصل العنصري .

ويتعشم وفدي أن يصدق اعتقاده بأن العلامات المشجعة على امكانية حدوث تغييرات في النهج الذي يتبعه نظام بريتوريا ، تبشر ببداية تقدم ملموس في عملية حقيقية للقضاء على الفصل العنصري . ولكن ذلك لن يتأكد إلّا اذا ظللنا جميعا نتسم بالصلابة فيما يتعلق بالجزاءات . ويجب أن تكون اليقظة شعارنا حتى تتضح دلائل أكيدة على أن تدابير لا يمكن عكس اتجاهها تضمن الحرية والعدالة والمساواة والتحرر لجميع المواطنين ، يجري تنفيذها في جنوب افريقيا .

السيد كيوموف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن السمة البارزة التي يتميز بها العصر الحالي هي الابتعاد الصادق عن المواجهة والاقتراب من إقامة عالم جديد ، خال من العنف وعدم المساواة والاضطهاد ، ويسوده الاحترام الكامل للقيم الإنسانية العالمية . وفي اطار هذا التفكير السياسي الجديد ، الذي يزداد رسوخا في العالم ، هناك دور رئيسي لمفهوم حرية الخيار الاجتماعي والسياسي - وهو مفهوم سيصبح قاعدة عالمية في الحياة الدولية . وهذا يعني بدوره أنه يجب جعل سلوك الحكومات متمشيا مع واقع عالمنا المترابط ، سواء في الشؤون الدولية أو داخل بلدانها ، فيما يتعلق بمواطنيها وبكرامتهم الإنسانية . وقد أصبح الانكار الاخلاقي للعنف علامة مميزة للحضارة ، وغدا ضرورة ملحة .

ومن الواضح تماما أن الفصل العنصري ، اذ يقوم على انكار كرامة الإنسان وقمعها ، يعد أبغض شكل مؤسسي للعنصرية . إن ادانتنا الحاسمة للفصل العنصري ادانة قاطعة ، لأنه يمثل انتهاكا صارخا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ، ولاحكام الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا ؛ وهو السبب الرئيسي للعنف والتوتر في الجنوب الافريقي .

إن تضامننا مع الكفاح العادل لشعب جنوب افريقيا من أجل اقرار حقوقه وإقامة نظام ديمقراطي في ذلك البلد تضامن راسخ . وكما جاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في بلغراد في أيلول/سبتمبر من هذا العام "إن الفصل العنصري يشكل تهديدا ليس فقط للسلم والامن والرخاء الاقتصادي في المنطقة وإنما أيضا للسلم والامن الدوليين ." (A/44/551 ، ص ٥١ ، الفقرة ٣) .

ويمثل اجتماع هراري الذي عقدته اللجنة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في آب/أغسطس من هذا العام ، معلما هاما في البحث عن السبل الكفيلة بالقضاء على الفصل العنصري والتوصل الى حل سلمي لجميع المشاكل في الجنوب الافريقي على وجه السرعة .

ويمكن أن يصبح البرنامج الذي اعتمده المؤتمر الوطني الافريقي أساسا لاجراء حوار يؤدي الى ايجاد تسوية سلمية في جنوب افريقيا .

وقد أعرب رؤساء حكومات بلدان الكمنولث في اجتماعهم المعقود في كوالا لمبور في تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام عن رغبتهم في مضاعفة جهودهم من أجل استئصال نظام الفصل العنصري .

ولا يسعنا إلاّ أن نشير الى الميل الواضح الذي ظهر مؤخرا نحو ايجاد حلول سياسية لأكثر المشاكل تعقيدا ، انطلاقا من الواقعية وإقامة توازن بين المصالح . ومن شأن الاعتراف بهذه الحاجة أن يفي بالمصالح والرغبات الطويلة الأمد لدول وشعوب منطقة الجنوب الافريقي بكاملها وأن يساعد في تعزيز السلم والأمن الدوليين .

وكما يعلم الأعضاء ، أصدرت بريتوريا مؤخرا بيانات تتعلق بعزمها على الشروع في ازالة الفصل العنصري تدريجيا ، وبرغبتها في كتابة صفحة جديدة في تاريخ جنوب افريقيا . إلاّ أنه ينبغي أن يلاحظ هنا أن جنوب افريقيا أعربت في الماضي عن نوايا مماثلة ، ولكن لم يتم التوصل الى الحلول التي طال انتظارها لمشكلة الفصل العنصري . ويؤكد أي تحليل للحقائق القائمة أن سلطات بريتوريا لم تشرع بعد في أية تغييرات جذرية ولم تتخذ أي اجراء حاسم يثبت استعدادها لوضع حد نهائي للفصل العنصري والعمل على جعل جنوب افريقيا دولة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية .

وقد سبق أن أعرب الاتحاد السوفياتي عن تأييده للقرار الأخير الذي اتخذته حكومة جنوب افريقيا باطلاق سراح الأمين العام السابق للمؤتمر الوطني الافريقي ، السيد سيسولو ، وعدد من الأعضاء الآخرين في تلك المنظمة ، وكذلك الافراج عن رئيس الجبهة الديمقراطية المتحدة ، السيد مبيشا ، لأن ذلك هو التقييم الوحيد الممكن لحالة يفرج فيها عن السجناء السياسيين ؛ ولكن لا يجوز لنا أن ننسى أنه لا يزال هناك مئات من المحتجزين السياسيين المعتقلين في سجون جنوب افريقيا ، ومن ضمنهم المناضل الشجاع ضد الفصل العنصري ، أحد زعماء المؤتمر الوطني الافريقي ، نيلسون مانديلا . ويضم الاتحاد السوفياتي صوته الى صوت المجتمع الدولي في المطالبة بالافراج الفوري غير المشروط عن نيلسون مانديلا وعن المحتجزين السياسيين الآخرين .

وفي جنوب افريقيا ، لا يزال الحظر مفروضا على أنشطة المنظمات السياسية والديمقراطية ونقابات العمال السود ؛ ولا يزال القمع مستمرا ؛ ولم تلغ بعد حالة الطوارئ ؛ ولم يستجب حتى الآن للمطالب الشرعية التي قدمها المؤتمر الوطني الافريقي وغيره من القوى التقدمية في ذلك البلد . وتؤكد ذلك بشكل بليغ المواد الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المعروض على الدورة الحالية للجمعية العامة (A/44/22) .

وفي اعتقادنا أنه اذا أرادت حكومة جنوب افريقيا الجديدة أن تحوز الثقة ، بما في ذلك الثقة الدولية ، ينبغي لها أن تشرع في اتخاذ مجموعة من الخطوات العملية لإقامة مناخ مؤات للحوار مع قادة المؤتمر الوطني الافريقي وزعماء المنظمات الديمقراطية الاخرى ، وأن تتخذ خطوات حازمة في طريق ازالة الفصل العنصري . ومن الواضح أيضا أنه ما دامت جنوب افريقيا متمسكة بنظام الفصل العنصري الظالم فإن شعوب افريقيا لن تشعر بالأمان .

ويعتقد الاتحاد السوفياتي أن الامم المتحدة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعضيد الجهود الرامية الى القضاء العاجل على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ونحن نعتبر القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الامن عبر السنوات الماضية حول مسألة الفصل العنصري أدوات قيمة لممارسة الضغط السياسي على حكومة جنوب افريقيا ، وتتضمن تأييدا معنويا ملموسا لحركات التحرير الوطني لشعوب جنوب افريقيا .

لقد صوّت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لصالح قرار الجمعية العامة ٥٠/٤٣ المتعلق بمسألة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، ولصالح كل القرارات الاخرى التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن هذه المسألة ، ونحترم أحكامها احتراما دقيقا . إن الاتحاد السوفياتي لا يقيم علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ولا تربطه بها أي صلات عسكرية أو اقتصادية أو رياضية ولا أي روابط أخرى .

ونعتقد أن من العناصر الهامة في القرار الموجّه إلى الدول الاعضاء في الامم المتحدة بأن تنفّذ التدابير المتفق عليها ضد جنوب افريقيا ، بما في ذلك حظر استيراد الاسلحة من نظام جنوب افريقيا أو تصديرها اليه وحظر امداده بالنفط . والنداء الذي وجهته الجمعية العامة إلى مجلس الامن لفرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق لا يزال في محلّه تماما .

إننا نعتقد أن عملية منح الاستقلال لناميبيا ، التي تنفّذ الآن بهمة كاملة ، بالاضافة إلى التطورات الايجابية في حل الصراعات الاقليمية الاخرى ، قد أوجدا ظروفا مؤاتية لزيادة الاسهام العملي للامم المتحدة في التعجيل بالقضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتسوية الصراع العنصري بوسائل سياسية .

إن الوفد السوفياتي يثني على العمل الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصري في ظل القيادة القديرة لرئيسها السيد غاربا . إن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير تلك الهيئة المرموقة ، التي تسعى إلى ازالة الفصل العنصري واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا ، تتسم بالاهمية . وستقدم الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري وعواقبه المدمرة في الجنوب الافريقي اسهاما رئيسيا في بدء حوار بنّاء لايجاد السبل العملية لحل هذه المشاكل بوسائل سلمية .

وكما قال السيد غورباتشوف في الاجتماع الذي عقده مؤخرا في الكرملين مع رؤساء البعثات الدبلوماسية الاجنبية المعتمدين في موسكو ، يوجد الآن اعتراف متزايد بتشابك العلاقات بين كل أطراف المجتمع العالمي المعاصر وبترابطها وتكافلها . ولذا توجد

مسؤولية متزايدة إزاء اتخاذ القرارات ، حتى ذات الطابع المحلي الخالص ، ناهيك عن قرارات السياسة الخارجية ، لأن كل قرار منها سيؤثر عاجلا أو آجلا وبدرجة أو بأخرى على المصالح التي تستهدفها القرارات الأخرى والتي تتطلب اهتماما محددا وتتسم بأهمية خاصة . وما لم يراع هذا الأمر ، سيستحيل اعادة بناء العلاقات الدولية على أساس ديمقراطي وانساني .

ومن هذه المنصة الهامة للمجتمع العالمي ، نؤكد مجددا أن الاتحاد السوفياتي يعتزم تقديم كل دعم نشط للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لكفالة القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ونحن موقنون بقدوم اليوم الذي ستكفل فيه في جنوب افريقيا شروط التطور الحر لكل الجماعات العرقية والعنصرية على قدم المساواة ، والذي سيحتل فيه ذلك البلد مكانه المشروع في المجتمع العالمي . وآنذاك سيسهم تألق نجمته الوطنية في إثراء المُثل النبيلة للصداقة والتعاون والسلم الدائم على الصعيد العالمي . ويجب مضاعفة الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع العالمي بأسره لضمان بلوغ هذه الغاية النبيلة سريعا .

السيد ولد محمد محمود (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نود أن نهنئ السفير غاربا على انتخابه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة . إن بلده نيجيريا ، الذي تربطه بموريتانيا علاقات تعاون ممتازة على الصعيد الثنائي وفي إطار المنظمات الاقليمية على حد سواء ، كان دوما في صدارة النضال من أجل القضاء التام والكامل على الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

إن سعي جنوب افريقيا المحموم لاستحداث الوسائل العسكرية المطردة التقدم ، يثبت - إذا كانت لا تزال هناك حاجة إلى إثبات - أنها بعيدة عن التفكير في الحوار الصريح وأكثر بُعدا عن التفكير في السلم . وحيازة جنوب افريقيا للقذائف المتوسطة المدى توضح أنها لن تقصّر أعمالها على دول خط المواجهة ، التي تعرضت لسنوات طويلة لغاراتها القاتلة ، بل انها يمكن أن تلحق الدمار والخراب ببلدان افريقية أخرى أيضا . ولذا فإن من المشكوك فيه ، على الرغم من الكلمات المعسولة للرئيس الجديد وبعض البوادر المشجعة ولكن غير الكافية ، أن تكون جنوب افريقيا قد باتت مستعدة

للتخلي عن نظام الفصل العنصري المقيت . وإلّا ، كيف نفهم تمسكها بحقوق الجماعات ورفضها إزالة ركائز الفصل العنصري ، واصرارها على إدامة حالة الطوارئ واحتلال وحدات الجيش للبلدات .

لن يكون للتدابير التي أعلن عنها مؤخرا ولا للافراج عن بعض الوطنيين البارزين أثر يذكر ما دامت جنوب افريقيا لا تتخذ التدابير الكفيلة بتهيئة مناخ يسوده الوفاق والحوار المخلص . ويجب أن تتضمن هذه التدابير بوجه خاص الافراج عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء والمعتقلين السياسيين ؛ ورفع الحظر والقيود على الأفراد والمنظمات السياسية ، مثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، وغيرهما من المنظمات المناهضة للفصل العنصري ؛ ورفع حالة الطوارئ والغاء قوانين التفرقة العنصرية ؛ وانسحاب القوات المسلحة من مدن المبيت ؛ ووقف المحاكمات وعمليات الاعدام لأسباب سياسية .

والتقارير التي وافتنا بها الصحافة الدولية مؤخرا عن تزايد التعاون العسكري بين نظام الفصل العنصري وحكومة اسرائيل تبرر استمرار القلق الذي يستشعره المجتمع الدولي إزاء هذين النظامين . ويوضح استهزاء اسرائيل بأحكام قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ، وانتهاكها لالتزاماتها ، ضالة احترامها الرأي العام الدولي ، والرأي العام الافريقي بوجه خاص .

إن البيان الذي ألقاه مؤخرا القائد الجديد لجنوب افريقيا ، والذي ظل بعض المؤسسات المالية ، لا ينبغي أن يجعل المجتمع الدولي يخفف ضغطه على نظام الفصل العنصري الذي عفا عليه الزمن . وموريتانيا مازالت تعتقد انه ما لم يحدث تحرك واضح لا رجعة فيه صوب التغيير ، سيكون أي تخفيف للضغط أو العقوبات خطأ جسيما . وستواصل موريتانيا ، كدأبها في الماضي ، تضامنها مع شعب جنوب افريقيا في كفاحه الباسل إلى أن يجري القضاء النهائي على نظام الفصل العنصري البغيض . إننا مقتنعون بأن التعبئة العامة والجزاءات الالزامية الشاملة هما وحدهما الكفيلتان بتقريبنا من الغاية التي نتوخاها جميعا ، ألا وهي احلال السلم والاستقرار في جنوب افريقيا وفي الجنوب الافريقي كله .

من ذلك الجزء الهام من العالم يعد نظام بريتوريا المصدر الرئيسي لتزعزع الاستقرار والتوتر ، والخطر الاساسي الذي يتهدد السلم وهو بالتالي ، العقبة الكؤود في طريق تنمية هذا الجزء من القارة الذي به موارد مادية وبشرية كافية لتمكين شعبه من أن يحيا حياة كريمة ومشرقة .

السيد اكسين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن المجتمع الدولي والامم المتحدة على وجه الخصوص يتحملان مسؤولية خاصة في مساعدة شعب جنوب افريقيا في نضاله ضد الفصل العنصري . لقد طال انتظارنا لليوم الذي ينعم فيه . هذا الشعب كله ، بصرف النظر عن أصله العرقي ، بالمساواة والحقوق السياسية الكاملة . ولا يزال نظام الفصل العنصري عبئا يثقل ضميرنا الجماعي رغم الاعلانات الكثيرة والقرارات والمجموعة الكبيرة من التدابير التي اعتمدت حتى الآن .

إن هذا النظام اللاأخلاقي الذي أقامته على فصل الأعراق سلطات جنوب افريقيا لا يمكن أن يُدام إلا بالعنف ، وهو يشكل انتهاكا صارخا لمفاهيم الحرية والمساواة . وبرغم قلق المجتمع الدولي اختارت حكومة جنوب افريقيا أن تتجاهل بعناد الإدانة العالمية وهي ترفض حتى الآن تغيير سياسات قمع السكان السود التي تنتهجها . ولا شك في أن الحل المقبول ليس التخفيف من شدة طغيان هذا النظام وانما القضاء عليه تماما .

وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة يبدو أنها التزمت برؤيا لجنوب افريقيا مختلفة ، متحررة من السيطرة وخالية من القمع ، فإن الحالة لم تتحسن خلال الاشهر القليلة الماضية . لقد وعد السيد دي كليرك ، في عدد من التصريحات الاخيرة ، بإجراء تغييرات تدريجية في سياسة الفصل العنصري . ومع ذلك ، تقاعست بريتوريا حتى الآن عن احداث أي تغيير جاد .

وفي الآونة الاخيرة ، أحدثت الضغوط الداخلية والدولية التي مورست ضد سياسات جنوب افريقيا أثرا ملموسا وإن كان متواضعا . إن اطلاق سراح ثمانية من القادة الوطنيين السود في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر كان تحركا مرحبا به . إذ أن والتر سيسولو وأحمد كاشاروا وثلاثة آخرين من المفرج عنهم كانوا قد حكم عليهم بالسجن مدى الحياة

مع نيلسون مانديلا في عام ١٩٦٤ ويمكن أن يعد الافراج عن هؤلاء القادة المناهضين للفصل العنصري تطورا هاما ، لو كان الخطوة الاولى صوب الافراج الفوري غير المشروط عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء والمحتجزين السياسيين في جنوب افريقيا .

ترفض حكومة جنوب افريقيا الاعتراف بأن السبب الرئيسي للحالة المأساوية السائدة في ذلك البلد هو نظام العزل والتمييز العنصريين ، الذي يتضمن في حد ذاته بذور العنف . ويجب أن تدرك هذه السلطات أنها مادامت لا تقضي تماما على سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها ولا تتخذ الخطوات اللازمة لخلق مناخ ملائم للانتقال السلمي إلى نظام للديمقراطية والمساواة العرقية ، فلن يتحقق لهذا البلد التعس سلم حقيقي . إن الغاء حالة الطوارئ ورفع القيود عن النشاط السياسي واطلاق سراح جميع السجناء والمحتجزين السياسيين هي بعض التدابير التي يجب اتخاذها على وجه السرعة من قبل حكومة جنوب افريقيا لتهيئة الظروف اللازمة للقيام بعملية تغيير حقيقية تؤدي إلى حكم الاغلبية .

إن الحالة المتفجرة في جنوب افريقيا تشكل أيضا تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار الدوليين من ذلك الجزء من العالم . إن الدول المجاورة التي تعرب ، على نحو منزّه عن الهوى ، عن تضامنها مع شعب جنوب افريقيا المقهور لا تزال هدفا لاعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا . وأود ، في هذه المرحلة ، أن أعرب عن ارتياحنا إذ نرى أن عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا المجاورة تسير على طريقها المرسوم . فها نحن نشهد انشاء دولة جديدة يكون الفصل العنصري فيها قد قضي عليه تماما .

إن حكومة بلادي إذ تقلقها عميق القلق الحالة الراهنة في جنوب افريقيا مقتنعة بأن اتخاذ اجراء متضافر من جانب المجتمع الدولي يمكن أن يساعد في القضاء على الفصل العنصري . لقد برهنت التطورات الاخيرة على أن اللغة الوحيدة التي تفهمها سلطات جنوب افريقيا هي لغة الجزاءات الاقتصادية الاجنبية الالزامية والشاملة ونعتقد أنه يتعين على الجميع الامتثال الصارم لهذه الجزاءات .

إن تركيا لا تقيم علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع نظام بريتوريا . فنحن ملتزمون التزاما كاملا بكل الجهود الرامية إلى الاسهام في القضاء على الفصل العنصري بالوسائل السلمية . كما نعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدورها الطليعي في المبادرات التي يتخذ زمامها على الصعيد الدولي لممارسة الضغط على جنوب افريقيا . وفي هذا السياق ، تعد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لمسألة الفصل العنصري التي ستعقد في كانون الأول/ديسمبر ذات أهمية خاصة .

وفي الختام ، أود أن أثني على العمل الذي تضطلع به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، وعلى أنشطتها الرامية إلى النهوض بالحملة الدولية للقضاء على الفصل العنصري كما طالبت بذلك قرارات الجمعية العامة . وأود أيضا أن أشيد بمركز مناهضة الفصل العنصري لما يبذله من جهود حميدة مؤازرة للتطلعات المشروعة لشعب جنوب افريقيا .

السيد عبيد (اليمن الديمقراطية) : نلتقي اليوم في هذا المحفل الدولي الهام لنقف أمام أحد أهم بنود الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة حول سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وكما تعلمون فإنها ليست المرة الأولى التي نجتمع فيها لنناقش هذه القضية الهامة التي تقلق المجتمع الدولي بأسره ، وتحظى دائما بإدانته واستنكاره الشديدين إذ أن العالم لم يستطع أن يفسر كيف ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين لا تزال دول مثل جنوب افريقيا واسرائيل تواصل سياسة الفصل العنصري بشتى صورها وأشكالها بما لا يتفق بتاتا مع بناء نظام عالمي متحضر .

فمنذ سنين خلت وفي كل دورة للجمعية العامة يتخذ عدد من القرارات كان آخرها القرار رقم ٥٠/٤٣ الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابقة والتي أكدت دائما أن سياسة الفصل العنصري أبشع جريمة تقترف بحق الانسانية وأن هذه السياسة تشكل انتهاكا خطيرا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيره من الصكوك القانونية الدولية وتهديدا للسلم والأمن الدوليين . وطالب

القرار ٥٠/٤٣ في ندائه إلى الدول الاعضاء في الامم المتحدة بتنفيذ مجموعة كبيرة من التدابير المتفق عليها ضد جنوب افريقيا بما في ذلك حظر استيراد وتصدير الاسلحة والنفط من وإلى جنوب افريقيا وتقليص التجارة معها . ولكن اسمحوا لنا هنا أن نتساءل هل تجاوبت جميع الدول الاعضاء مع هذا النداء بشكل واقعي وصادق ؟

إن الاجابة على هذا السؤال سهلة وممكن نجدها في تقرير مركز مناهضة الفصل العنصري حول التدابير التقييدية التي تمس المجالات التي يعتمد فيها اقتصاد جنوب افريقيا على العالم الخارجي والتي أحالها الأمين العام إلى الجمعية العامة بمذكرته رقم A/44/555 استجابة لقرار الجمعية العامة الآنف الذكر . حيث أشار هذا التقرير إلى أن ما يزيد على ٥٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في الثمانينات في جنوب افريقيا توفره التجارة الخارجية ، وأن تدفقات رأس المال الأجنبي اليها في شكل استثمارات أو قروض تلعب دورا أساسيا في النمو الاقتصادي لجنوب افريقيا . وأن هناك أكثر من ٦٠٠ شركة مازالت تملك أصولا سهمية بنسبة ١٠ في المائة أو أكثر في فرع أو أكثر من الفروع الموجودة في جنوب افريقيا لغاية عام ١٩٨٨ . وهناك دول مختلفة تأتي في طليعتها عدد من البلدان الصناعية الكبرى مازالت لها استثمارات كبيرة في جنوب افريقيا ، إذ أن جنوب افريقيا تستورد من هذه البلدان الصناعية الكبرى ٧٠ في المائة من مجموع وارداتها بخلاف واردات الأسلحة والنفط التي تعتبرها حكومة جنوب افريقيا سرا من أسرار الدولة .

إن هذه المعلومات التي أوردناها والتي أكدها تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ما هي إلا غيض من فيض وما خفي كان أعظم ، فإلى متى نستمر على هذا الحال نتخذ القرار تلو القرار دون النظر في مدى التزام الدول الاعضاء بتنفيذ القرارات السابقة . إن هذه الوضعية تزيد النظام العنصري في جنوب افريقيا عتوّا ونفورا وتعزز من مواقفه في مواجهة المجتمع الدولي .

من استقرائنا لواقع الحال في الجنوب الافريقي نجد أن حكومة جنوب افريقيا مازالت تفرض حالة الطوارئ في البلاد ، وترفض الافراج عن جميع المعتقلين السياسيين دون شروط وعلى رأسهم نيلسون مانديلا ، ورفع الحظر عن كل المنظمات السياسية ومناهضي الفصل العنصري والعودة الآمنة لكل المنفيين السياسيين ، والغاء القيود المفروضة على حرية الصحافة وغيرها من الممارسات العنصرية التي طالب المجتمع الدولي هذه الحكومة العنصرية مرارا وتكرارا بالكف عنها . ولكن عنجهية هذا النظام العنصري ودعم بعض القوى الأجنبية له منعته من الامتثال لنداء العقل والمنطق الذي وجّهه المجتمع الدولي إليه من تحت سقف هذه القاعة الموقرة .

إن بلادي ترى أن من المستحيل ايجاد تسوية تامة ونهائية للنزاع الدائر في الجنوب الافريقي ما لم يُستأصل الفصل العنصري كاملا من هذه المنطقة . فلا يجب أن تنطلي علينا ألاعيب نظام بريتوريا الجديدة التي وجدت مع الأسف من يروّج لها ، والمتمثلة في ايهام المجتمع الدولي بأن مجيئ رئيس جديد إلى سدة الحكم في جنوب افريقيا هو بداية لاجراء اصلاحات على هذا النظام العنصري ، وذلك بهدف تجميل وجهه القبيح أمام الرأي العام العالمي . فلقد أثبتت الوقائع أن هذا النظام مازال ينتهج سياسة عنصرية ويدوس على حقوق أغلبية سكان هذا البلد ويستخدم مختلف الأساليب لعرقلة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة ناميبيا وخاصة القرار ٦٤٠ (١٩٨٩) حيث يعمل نظام بريتوريا بشتى السبل على عرقلة العملية الانتخابية في ناميبيا والتي تأتي في اطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا .

إن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تدين بشدة سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا وتؤيد تأييدا تاما الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب هناك بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، وتشجب أية مؤامرات تهدف إلى الابقاء على نظام الفصل العنصري ، وتعتبر أن فرض اجراءات جزائية الزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يتخذها مجلس الأمن يشكّل أكثر الطرقفعالية لمناهضة الفصل العنصري وقطع دابره ، معبرين عن أملنا في أن تؤيد الدول دائمة العضوية دون استثناء أي قرار يتخذه مجلس الأمن بهذا الصدد وبخاصة أن البعض منها قد وقف مرارا ضد اتخاذ قرارات تفرض عقوبات على نظام بريتوريا العنصري .

كما تعبّر بلادي عن تأييدها لعقد الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ، آملة في أن تشكل هذه الدورة زخما ايجابيا على طريق القضاء على الفصل العنصري وتعزيز السلم والأمن في هذه المنطقة وفي العالم ، والذي لن يتم في اعتقادنا إلا بتضافر جهود كل الدول الاعضاء والقوى الخيِّرة في العالم .

إن تناول مسألة مناهضة العنصرية وازالة كافة أشكال التمييز العنصري يتطلب من المجتمع الدولي الوقوف بجدية أمام سياسة الفصل العنصري التي تتبعها الحكومة

الصهيونية والعنصرية في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، حيث يوجد ترابط وثيق بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا واسرائيل لا يقف عند التعاون بينهما في المجالات العسكرية والنووية والاقتصادية ، وقد طالبت الجمعية العامة في قرارها ٥٠/٤٣ هاء المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ اسرائيل بأن توقف فورا جميع أشكال تعاونها مع حكومة جنوب افريقيا . ولكن تقارير الامم المتحدة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك عدم التزام اسرائيل بهذا القرار واستمرارها في التعاون مع نظام بريتوريا العنصري ، بل وتوسيع هذا التعاون . وقد سمع العالم قبل أيام ، ومن مصادر صديقة لاسرائيل ، أنها ساعدت جنوب افريقيا في انتاج صاروخ نووي طويل المدى مقابل الحصول منها على يورانيوم مخصب لانتاج رؤوس نووية اسرائيلية ، وأن اسرائيل أصبحت شريكا كاملا لجنوب افريقيا في هذا المجال . فماذا نريد أكثر من هذا الاثبات عن التعاون المتين بين هذين النظامين العنصريين ؟ إذن لا غرابة في أن ترفض اسرائيل أيضا تنفيذ قرارات مجلس الامن والجمعية العامة بشأن قضية الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ، إذ أنها تسير على شاكلة النظام العنصري الآخر وبدعم من نفس الدول التي تساند نظام بريتوريا .

إن الترابط المتين بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، كما أشرنا سابقا ، لا يقف عند هذا الحد بل يتجاوزه في تبادل الخبرات بممارستها أساليب القمع والتنكيل والارهاب في الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة .

إن قرار الجمعية العامة ٧٩/٣٣ (د - ٣٠) لعام ١٩٧٥ الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية ، هذا القرار الذي تحاول اليوم بعض الدول احتواءه وافراغه من مضمونه عبر مطالبتها بالغاء هذا القرار دون وجه حق ، إن هذا القرار يتجسد مضمونه اليوم بصورة واضحة في الممارسات القمعية والارهابية التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء والاطفال والشيوخ من أبناء شعبنا الفلسطيني البطل في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ابتداء من استخدام الغازات السامة والرصاص الحي والمطاطي ، ومرورا بتكسير العظام والاطراف ، وانتهاء بالاعتقال التعسفي والتصفية الجسدية المستمرة للفلسطينيين - وذلك بهدف القضاء على انتفاضتهم الباسلة التي قامت ضد الاحتلال

الصهيوني منذ ما يقارب العامين . هذه الانتفاضة التي حظيت بتقدير المجتمع الدولي عبر اتخاذ الجمعية العامة في دورتها الحالية قرارها الخاص بالانتفاضة الذي أدان الممارسات الاسرائيلية التعسفية في الأراضي المحتلة وطالبها باحترام المواثيق الدولية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

إن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية وممارسته العنصرية في هذه الأراضي - وكذا استمرار نظام جنوب افريقيا في اتباع سياسة الفصل العنصري واحتلاله لاقليم ناميبيا واستمرار التعاون بينهما - يشكل خطرا متواصلا ينذر بالانفجار ، ولا يهدد فقط الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والجنوب الافريقي ، بل وفي العالم أجمع .

إننا مطالبون أكثر من أي وقت مضى بتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقنا في القضاء على سياسة الفصل العنصري ، ليس فقط في جنوب افريقيا ولكن حتى في اسرائيل وغيرها من الدول التي تتبع أيضا بشكل أو بآخر مثل هذه السياسة البغيضة ، والتي تشكل بالفعل تحديا كبيرا لنا . وسنكون قادرين على مواجهتها وتحقيق انتصار حاسم عليها في حال اخلاص النوايا من قبل جميع الدول الأعضاء واستعدادهم للعمل دون مراوغة من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل والسامي المتمثل في انهاء الفصل العنصري باعتباره جريمة بشعة ترتكب بحق الانسانية .

أملنا كبير في أن تؤدي مناقشة هذا البند في هذه الدورة بالخروج بنتائج ايجابية تخدم نضال الشعوب التي تناضل ضد الفصل العنصري وتعجل بالقضاء عليه على طريق تعزيز السلم والأمن الدوليين .

السيد كوميساريو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتيحت لوزير خارجيتنا سعادة السيد باسكوال موكومبي عندما خاطب الجمعية العامة في ٣ تشرين الاول/اكتوبر فرصة التعبير عن تهنئته الحارة للسفير غاربا على انتخابه رئيسا للجمعية في دورتها الرابعة والاربعين ، وقد أشار في ذلك الوقت إلى بعض الصفات التي تجعل منه ديبلوماسيا بارزا ، ولهذا سأكتفي بأن أقدم تعهد وفدي بالتعاون مع الرئيس في الاضطلاع بواجباته الرفيعة .

لقد بقيت مسألة الفصل العنصري قيد نظر الجمعية العامة منذ نشأة الأمم المتحدة تقريبا . والواقع أن المسائل المتعلقة بالعنصرية القائمة على التشريع في جنوب افريقيا التفتت اليها الهيئة في ١٩٤٦ . وطوال هذه المدة كرّست الجمعية العامة كثيرا من اهتمامها لمعالجة هذه القضية واتخذت قرارا بعد قرار ومقررا إثر مقرر تدعو فيها إلى الغاء نظام الفصل العنصري البغيض على الفور وبصورة كاملة ، ووصفته بحق بأنه جريمة ضد الانسانية .

ومادامت الاغلبية في ذلك البلد ، جنوب افريقيا ، محرومة من التمتع الكامل بحقوقها الأساسية ، ومن بينها حقوقها السياسية ، ومادامت الاقلية تنفرد بالسلطة السياسية والاقتصادية وتفرض سيطرتها على الاغلبية بلا رحمة فسنضطر لسوء الحظ أن نكرس مزيدا من الوقت لنفس القضية .

وقد بحث وفدي بعناية ملاحظات الأمين العام عن هذا الموضوع الواردة في الوثيقة A/44/1 . ونحن نتفق مع آرائه . والواقع أن الوقت قد حان لتستفيد سلطات جنوب افريقيا من الاتجاهات السياسية الحالية في الساحة الدولية ، ولاسيما التطورات الايجابية الجارية في الجنوب الافريقي ، لتشجيع احداث تغيير أساسي في جنوب افريقيا . ولن تتحقق الآمال التي يتطلع اليها شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي بأسره إلا إذا اتخذت بريتوريا خطوات محددة نحو ازالة الفصل العنصري .

وفي رأينا أن الحالة في جنوب افريقيا لم تتغير تغيُّرا كبيرا . والذي يفهم من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/44/22 و Corr.2) - الذي نثني عليه أشد الثناء - إن القمع والاحتجاز بلا محاكمة والمطاردة والقيود المفروضة على

الافراد والمنظمات ومداهمة الحركيين واغتيالهم والزام الاهالي بمغادرة مواطنهم وفرض الرقابة على الصحف مازالت كلها مستمرة بلا هوادة .

وقد تفاقم هذا الوضع البغيض بصفة خاصة أثناء انتخابات شهر أيلول/سبتمبر التي جرت بين البيض وحدهم . وكان استبعاد الاغلبية السوداء منها دليلا آخر على الافتقار إلى الارادة السياسية للقضاء على الفصل العنصري . ونحن في هذا الصدد نكرر الاعراب عن تعاطفنا التام مع شعب جنوب افريقيا وتأييدنا له لما يبديه من بسالة ونضج سياسي في مقاومته للانتخابات العنصرية .

وتتجاوز الآثار السلبية الناجمة عن استمرار الفصل العنصري في جنوب افريقيا الحدود الوطنية وتتسبب في معاناة بشرية وخسائر اجتماعية واقتصادية جمة في المنطقة .

وفي بلدي وحده أدت سياسة زعزعة الاستقرار التي تتبعها جنوب افريقيا إلى ازهاق أرواح أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ شخص ، كما أدت إلى تشريد أكثر من مليون و ٧٠٠ ألف شخص ودفعت بـ ٥,٦ من ملايين المواطنين لأن يعيشوا في حالة طوارئ . وكما جاء في دراسة بعنوان "زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا : التكاليف الاقتصادية لمقاومة بلدان خط المواجهة للفصل العنصري" ، أصدرتها وحدة النهضة الافريقية التابعة لادارة الاستعلامات والاتصالات والمشروعات العامة ، بلغت التكاليف ١٥ بليون دولار وهو رقم يساوي ٥٥٠ في المائة من ناتجنا المحلي الاجمالي . ووفقا لنفس التقرير بلغت التكاليف التي ترتبت على أعمال زعزعة الاستقرار من جانب جنوب افريقيا في المنطقة ٦٠ بليون دولار . وهذه الارقام تبين مدى الحاجة الماسة إلى ضغط المجتمع الدولي على جنوب افريقيا لوضع حد لهذه المأساة .

ومن الاستنتاجات التي تدعو إلى أشد القلق في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن التعاون العسكري والنووي الوثيق مع جنوب افريقيا مازال مستمرا . وتقلقنا بصفة خاصة الانباء الواردة بأن شركات من بلدان معينة كانت تنتهك باستمرار حظر الاسلحة الذي فرضه المجتمع الدولي على ذلك البلد . ويؤكد التقرير ذاته أيضا أن ذلك التعاون مكن جنوب افريقيا من أن تحصل مؤخرا على الخبرة اللازمة لانتاج وصنع

غواصات متقدمة وكذلك تكنولوجيات القذائف التسيارية . ونحن نناشد البلدان الضالعة في هذا العمل الخبيث وغير القانوني أن تثبت حسن نيتها بأن تتخذ تدابير كافية وفعالة لمنع شركاتها من القيام بدور حاسم في تعزيز القوة العسكرية والنووية لجنوب افريقيا .

كما نحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه لدول خط المواجهة للحد من ضعف اقتصادها وتمكينها من مواجهة الآثار السلبية المترتبة على عمليات العدوان الاقليمية وتدابير زعزعة الاستقرار التي يقوم بها نظام الفصل العنصري . ونحن نعرب في هذا السياق عن التقدير للبادرة التي قامت بها الجمعية العامة عندما اتخذت قرارات تدعو فيها إلى تقديم الدعم الاقتصادي لدول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى .

ونحن إذ نلاحظ أن بعض التوقعات قد نشأت نتيجة لتولي قيادة جديدة للسلطة في جنوب افريقيا وصدور تصريحات عنها ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن من اللازم اتخاذ خطوات حاسمة لاعادة الثقة وانهاء جو الشك والريبة السائد بين أفراد الشعب في جنوب افريقيا .

وقد قال وزير خارجيتنا في هذا الصدد :

"... لكن هذه التوقعات لم يشاركنا فيها أغلبية الشعب في جنوب افريقيا ، لأن الكلمات في حد ذاتها لا تعد بالنسبة لها ضمانا بأن ثمة تغييرات حقيقية سوف تحدث في جنوب افريقيا . وهذا الموقف ما هو إلا انعكاس لمناخ الريبة والشك الراسخ في أذهان غالبية الشعب هناك والعالم أجمع إزاء سجل الماضي الحافل بالاحباطات" . (A/44/PV.17 ، ص ٨٨)

وأولا وقبل كل شيء يجب على سلطات جنوب افريقيا أن تطلق سراح نيلسون مانديلا والقادة السياسيين الآخرين ، وأن ترفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي والاحزاب السياسية الاخرى وأن تلغي حالة الطوارئ وتشرع في عملية للمفاوضات والحوار مع الممثلين الحقيقيين للشعب في جنوب افريقيا .

وإذا ما نفذت هذه التدابير فإنها ستشكل ضمانا واضحا بأنه سيحدث تغيّر يمكّن الشعب بكل عناصره واتجاهاته من المشاركة السلمية في عملية اتخاذ القرارات السياسية ، وكذلك في اقامة مجتمع موحد وديمقراطي وعادل في جنوب افريقيا . وفي هذا السياق ، لدينا اعتقادا راسخ بأن الاعلان الصادر عن اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، الذي اعتمد في هراري في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، والذي أيّده بعد ذلك مؤتمر قمة بلدان حركة عدم الانحياز ، قد وضع اطارا مقبولا لتسوية الصراع في جنوب افريقيا . ونعتقد أن هذه الوثيقة تمثل مصدرا هاما يسترشد به واسهاما قيّما في البحث عن السبل والوسائل السليمة التي تؤدي إلى استئصال شأفة الفصل العنصري .

وعلى الصعيد الاقليمي ينبغي أن يشكل وقف كل أعمال زعزعة الاستقرار والعدوان في المجالين الاقتصادي والعسكري على حدٍّ سواء جزءا لا يتجزأ من هذه التدابير . فمن شأن القضاء التام على نظام الفصل العنصري ووضع نهاية لسياسات زعزعة الاستقرار التي تمارس ضد الدول المجاورة أن يهيئا الظروف الملائمة لأن تشارك جنوب افريقيا في الجهود المشتركة مع دول الجنوب الافريقي الاخرى لتحقيق التعاون واحلال السلم في المنطقة .

وأخيرا نود أن نكرر مطلبنا باستئصال شأفة الفصل العنصري وأن نؤكد مجددا تأييدنا الثابت لشعب جنوب افريقيا الذي طالت معاناته وللمؤتمر الوطني الافريقي وحركات التحرير الوطنية الاخرى ولكل الذين يناضلون داخل جنوب افريقيا وخارجها من أجل مُثل الحرية والكرامة الانسانية .

ويحدونا الأمل في أن تتمكن الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم بشأن الآثار المدمرة المترتبة على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، من أن تهيئ زخما كبيرا لا لتحديد الخطوات الملموسة لدعم دول خط المواجهة فحسب ، بل أيضا لتحقيق توافق في الآراء على الطرائق التي تتبع في إزالة الفصل العنصري بالوسائل السلمية .

إننا لن نتمكن من استعادة السلم والرخاء في المنطقة إلا باستئصال السبب الأصلي الذي يعوق ذلك ، ألا وهو استمرار الفصل العنصري .

السيد أوراماس أوليفا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من دواعي الشرف العظيم لوفد بلدي أن يشترك في هذه المناقشة في ظل رئاستكم ، سيدي الرئيس ، لاننا نعرف الجهود الدؤوبة التي يبذلها بلدكم نيجيريا . ونعرف أنكم تعملون بلا كلل من أجل الازالة الكاملة للفصل العنصري من على وجه الأرض .

وفي هذا العام تنظر الجمعية العامة في البند الخاص بالفصل العنصري في سياق تطورين كانت جمهورية جنوب افريقيا أحد المشاركين الرئيسيين فيهما . فمن ناحية ، ان ناميبيا ، التي ظلت مستعمرة لجنوب افريقيا لمدة تزيد على ٥٠ عاما ، قد أخذت تتحرك أخيرا صوب الاستقلال الذي طال انتظاره تنفيذا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن ناحية أخرى نجد في جنوب افريقيا ذاتها أن النظام العنصري قد أرغمته الجهود والتضحيات الغالية التي بذلها شعب جنوب افريقيا على احداث بعض التغييرات التي ترمي إلى تمكينه من التوصل إلى اتفاق مع السكان السود ومع البلدان المجاورة .

إلا أن اللفتات الطيبة وحسن النوايا لا تكفي وحدها . فلا بد من تفكيك أوصال نظام الفصل العنصري ، ولا بد من تمكين كل سكان جنوب افريقيا من السود والبيض من العيش معا على قدم المساواة الكاملة في الأرض التي ولدوا فيها .

فالفصل العنصري - وهو تطور سياسي منفصل للأعراق يقترن بتكامل اقتصادي ، كما عرّفه رئيس وزراء جنوب افريقيا الأسبق يان سمطس - هو ذروة عملية التوطيد والتطوير التي قام بها بعد ذلك السادة الذين كانوا يستغلون ما يعرف اليوم باقليم جنوب افريقيا وهم البوير والبريطانيون . ومنذ الوقت الذي أضفي فيه الطابع المؤسسي على نظام الفصل العنصري في عام ١٩٤٨ عندما تقلد الحزب الوطني زمام السلطة وحتى اليوم ، دأب هذا النظام على أن يضمن للأقلية البيضاء كل القوى البشرية التي تحتاج اليها لزيادة ثروتها الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة . ومن الناحية السياسية ، كان نظام الفصل العنصري يرمي إلى منع الأغلبية السوداء من المشاركة ، مهما كانت ضئيلة ، في المؤسسات المركزية للبلاد .

ومن خلال نظام معقّد للتشريع نعرفه جميعا ظلت الحكومات العنصرية المتعاقبة في بريتوريا تسيطر على الاغلبية السوداء في ذلك البلد الافريقي بقبضة حديدية . وأصبح نظام الفصل العنصري جزءا لا يتجزأ من طريقة حياة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا ، ويستخدم العنصريون القمع في محاولاتهم التي ترمي إلى البقاء في السلطة .

غير أن السيطرة في جنوب افريقيا لا يمكن ادامتها باستخدام السياط والقيود . ونتيجة للتجارب التي تم خوضها على مدى سنوات دموية طويلة من النضال والتي تركت معالم تاريخية بارزة ، مثل أحداث شاربفيل ، وريفونيا ، وسويتو ، تمكّن شعب جنوب افريقيا من غير البيض من أن يحقق اليوم قدرا أكبر من الوحدة بين كل القوى المناهضة للفصل العنصري أشركت كل قطاعات الشعب في شتى أنواع عمليات الاحتجاج ضد العنصرية المؤسسية . واستطاع هذا الشعب أن يعتمد على تضامن دولي غلّاب ، والاهم من ذلك أنه استطاع أن يقنع البعض من الاقلية البيضاء بأنه من الضروري حسم الازمة داخليا بالتشاور مع ممثلي الاغلبية الكبرى المقهورة التي يمثّل طليعتها المؤتمر الوطني الافريقي .

إن الشعب المقهور في جنوب افريقيا يواصل نضاله . وقد اتخذ موقفا نضاليا على مر السنين ، ولديه صف طويل من أبنائه الذين أثبتوا بطولتهم أو استشهدوا في مواجهتهم اليومية مع التشريعات العنصرية . كل هذا كان السبب الاساسي للمواقف الجديدة التي اتخذتها الاقلية البيضاء والتغييرات الطفيفة التي حدثت في ذلك البلد .

وقد سرّنا جدا الافراج عن والتر سيسولو ومجموعة الرفاق الذين كانوا مسجونين معه ، كما سعدنا لتخفيف القيود المفروضة على السكان السود في بعض المناطق الحضرية .

بيد أن شعب جنوب افريقيا لم يكافح كل هذه السنوات ليكتفي في النهاية باصلاح الفصل العنصري . لقد جاءت هذه الاصلاحات متأخرة ، وهذه اللفتات ليست كافية . فإن نيلسون مانديلا وكثيرين غيره من المقاتلين ضد الفصل العنصري لا يزالون في السجون . وأبناء جنوب افريقيا غير البيض لن يقبلوا أي شيء لا يعيد اليهم حريتهم ويكفل تمتعهم بجميع حقوقهم غير القابلة للتصرف .

ولن يتمكن شعب جنوب افريقيا والمجتمع الدولي من التعرف على النوايا الحقيقية لحكومة السيد دي كلارك إلا عن طريق القضاء الكامل على قوانين الفصل العنصري واجراءاته ، واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ، بما فيهم نيلسون مانديلا ، ورفع حالة القمع العنصري القائمة الآن في جنوب افريقيا ، والكف عن سياسة تجزئة البلد إلى بانتوستانات وعكس اتجاه تلك السياسة .

وإلى أن يحدث ذلك ، يجب أن نضاعف جهودنا تأييدا لشعب جنوب افريقيا وطليعته ، المؤتمر الوطني الافريقي العظيم ، وأن نواصل إدانة الفصل العنصري كجريمة ضد الانسانية بقوة أكبر ؛ وأن نواصل الدعوة إلى تطبيق الجزاءات الالزامية الشاملة لإجبار حكومة بريتوريا على الوفاء بالتزاماتها .

ولن يضيع أي جهد سدى إذا كانت نتيجته النهائية القضاء على الفصل العنصري ، وإذا كان سيؤدي إلى جعل جنوب افريقيا كما وصفت في ميثاق الحرية الذي اعتمده في كليبتاون في سنة ١٩٥٥ ممثلو جميع الأجناس في ذلك البلد :

"تنتمي جنوب افريقيا إلى جميع من يعيشون فيها ، من البيض كانوا أو السود . وليس لحكومة أن تتقلد السلطة إلّا إذا كانت قائمة على إرادة الشعب . فالشعب هو الذي يحكم . وتكون لجميع الفئات الوطنية حقوق متساوية . ويشارك الشعب في ثروة البلد . وتكون الأرض ملكا لمن يعملون فيها . ويكون الجميع سواء أمام القانون . وتفتح أبواب المعرفة والثقافة على مصراعيها . وتتوافر المساكن والاغذية ، ويسود السلم والصداقة" .

ونحن نقول إنه سيكون هناك أيضا فجر جديد لشعب جنوب افريقيا .

السيد كاغامي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مضى أكثر من أربعة عقود منذ اعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي يؤكد ويدعم ايماننا بحقوق الانسان والقيم الانسانية الاساسية . ومن بين أهم المبادئ الاساسية للامم المتحدة المساواة والحرية للجميع دون تمييز على أساس العنصر أو غيره ، وهي المبادئ التي كرست في الاعلان . إلا أنه مما يثير الاشمئزاز أن التمييز العنصري ، سواء كان مستترا أو علنيا ، لا يزال يمارس في أجزاء عديدة من العالم . وقد أحرزت البشرية تقدما كبيرا في عدة جبهات ، ولكن هذه المشكلة ، التي قد تكون قديمة قدم تاريخ العالم ، لا تزال قائمة . ولهذا ينبغي أن نضاعف جهودنا للقضاء على العنصرية في كل مكان وزمان .

ويمارس اليوم التمييز العنصري بأسلوب أكثر سفورا في جنوب افريقيا . فما سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا إلّا نظاما مؤسسيا ينكر على غالبية الشعب في جنوب افريقيا حقوق الانسان وحرياته الاساسية . ومن ثم ، من المناسب أن تركز جهودنا لتحقيق المساواة العرقية على ذلك البلد .

ولا شك في أن مسألة الفصل العنصري هي أشد المسائل المعنوية التي تواجه الانسانية اليوم الحاحا . وقد أعربت حكومتي في مناسبات عديدة عن سخطها على تلك السياسة البغيضة . ولقد نشأت معارضة اليابان القوية للفصل العنصري انطلاقا من خبرتها الذاتية . والتمييز الذي عانى منه الشعب الياباني نفسه في وقت من الاوقات جعله حساسا لتلك المشكلة إلى أبعد حد .

فعندما نشأت اليابان كأمة حديثة في المجتمع الدولي في بداية القرن ، كانت معظم الشعوب الآسيوية والافريقية تحت نير الاستعمار ، وكان التمييز العنصري عاملا مسيطرا في العلاقات الدولية . وبعد الحرب العالمية الاولى ، عندما كان العمل جاريا في صياغة عهد عصبة الامم ، سعت اليابان إلى أن تدرج فيه نصا يعلن المساواة العرقية . إلّا أن جهودها لم تنجح للأسف .

غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما حصلت شعوب آسيا وافريقيا على استقلالها وانضمت إلى مجتمع الامم ، قضي على الفصل العنصري ، سطحيا على الاقل ، في

معظم أنحاء العالم . ولكن في جنوب افريقيا ، اتخذت العنصرية شكلا مؤسسيا في سياسة الفصل العنصري .

وعلى الاقلية البيضاء الحاكمة في بريتوريا أن تعلم أن الاضطراب في بلدها ، بل وانعدام الامن في المنطقة ، هما نتيجة لسياسة الفصل العنصري البغيضة ؛ وانها لن تتمكن من منع انتفاضة السكان السود حتى يقضى على الفصل العنصري الى الابد ؛ وأن الفصل العنصري هو الذي يتسبب في عداوة جيران بريتوريا وبغض المجتمع الدولي .

ومحاولة بريتوريا لسحق السخط بالقوة هي محاولة عقيمة . ولابد أن تتخذ حكومة جنوب افريقيا خطوات حقيقية لحل المشاكل بالقضاء على أسبابها الجذرية ، وذلك بإنهاء سياسة الفصل العنصري التي تتبعها .

إن نظام الفصل العنصري ينبغي القضاء عليه ، لا مجرد اصلاحه . ولذا فإن اليابان تحث الحكومة الجديدة في بريتوريا على اتخاذ اجراءات مضمونية وملموسة لتحقيق هذا الهدف . وفي الشهر الماضي أطلقت حكومة جنوب افريقيا سراح ثمانية من السجناء السياسيين ، بما فيهم وولتر سيسولو الامين العام السابق للمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا الذي سُجن لمدة ٢٦ سنة . وترحب حكومتي بإطلاق سراحهم كخطوة في الاتجاه السليم ، وتأمل أن يتبع قرار حكومة جنوب افريقيا بإطلاق سراح هذا العدد الصغير من السجناء ، قرار آخر بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الآخرين ، بما فيهم السيد مانديلا ، دون تأخير .

وبالاضافة إلى ذلك ، تحث اليابان الحكومة في بريتوريا على أن ترفع حالة الطوارئ ، وأن تلغي الحظر على المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، وأن تدخل في حوار مع الزعماء السود من أجل اقامة حكومة ديمقراطية غير عرقية .

لقد تبينت معارضة اليابان القوية للفصل العنصري بوضوح فيما تبديه من تعاون كامل مع الجهود الدولية من أجل القضاء عليه من خلال سلسلة من السياسات والاجراءات التي اتخذتها للضغط على حكومة جنوب افريقيا .

فاليابان مثلا ، لا تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا ، وهي تقصر علاقاتها على المستوى القنصلي وحده . وتعبيرا عن بغضها لسياسات وممارسات بريتوريا ،

حدت اليابان من الاتصالات بين شعبي البلدين بفرض قيود على الرياضة ، وعلى التبادل الثقافي والعلمي ؛ وأوقفت اصدار تأشيرات سياحية لمواطني جنوب افريقيا ، وطلبت من الشعب الياباني الامتناع طوعا عن السفر إلى جنوب افريقيا .

ولا تشارك اليابان في تعاون عسكري أو نووي من أي نوع مع جنوب افريقيا .

وفي مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية ، فرضت اليابان الحظر على جميع الاستثمارات المباشرة في جنوب افريقيا منذ منتصف الستينات ، ولا تقدم قروضا تجارية لهذا البلد ، كما أنها أوقفت تقريبا استيراد عملات الكروغراند والعملات الذهبية الاخرى . وتتضمن القيود التجارية الاخرى التي تفرضها اليابان على جنوب افريقيا ، الحظر على واردات الحديد والصلب وعلى صادرات الاسلحة ، وتصدير الحاسبات الالكترونية الى المؤسسات التي تطبق الفصل العنصري في جنوب افريقيا وفضلا عن ذلك ، أوقفت اليابان الاتصالات الجوية مع هذا البلد ، ونتيجة لذلك ، تشير الاحصاءات الواردة بالين الياباني ، إلى أن حجم التبادل التجاري بين اليابان وجنوب افريقيا كان قد وصل الذروة في ١٩٨١ وأنه يتناقص منذ ذلك الحين .

وبالاضافة الى هذه التدابير التي تضع قيودا على العلاقات بين اليابان وجنوب افريقيا ، اتخذت الحكومة اليابانية خطوات في السنة الماضية لكي تثبط عزم من يريدون اقامة روابط تجارية مع جنوب افريقيا . وفي واقع الامر ، وجه وزير خارجية اليابان ووزير تجارتها نداءات شخصية الى القادة التجاريين في اليابان للحد من معاملاتهم التجارية مع هذا البلد .

وقد تم الامتثال لهذه النداءات ، ونتيجة لذلك فإن التجارة بين اليابان وجنوب افريقيا تناقصت في السنة الماضية بنسبة ١٥ في المائة محتسبة بالين الياباني وبنسبة ٤ في المائة اذا ما احتسبت بالدولار وذلك رغم ارتفاع سعر الين الياباني مقارنة بالدولار الامريكي . ويستمر هذا الاتجاه هذا العام أيضا اذ انخفض مستوى التبادل التجاري حتى الآن بنسبة ٩ في المائة محسوبا بالدولار الامريكي بالمقارنة بالعام الماضي .

وفي حين أن هذه التدابير السياسية والاقتصادية المباشرة لاعضاء المجتمع الدولي تعتبر ضرورية لارسال رسالة واضحة الى حكومة الاقلية في جنوب افريقيا ومماسة الضغوط عليها ، فإن هناك جوانب أخرى للمشكلة يندي عدم إغفالها .

أولا ، ينبغي ألا ننسى محنة الدول المجاورة لجنوب افريقيا التي تتعرض لتهديد مستمر بالغارات العسكرية والابتزاز الاقتصادي من جانب بريتوريا . إن اليابان تقر بالصعاب الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول ، وتعزز تعاونها الاقتصادي والتقني معها ، بما في ذلك تقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في مؤتمر تنسيق التعاون الانمائي في الجنوب الافريقي .

وفضلا عن ذلك ، وإذ تتطلع اليابان إلى اليوم الذي تستقر فيه الديمقراطية الحقيقية وتضمن حقوق الانسان لجميع أفراد شعب جنوب افريقيا ، فإنها تقدم مساعدات لتنمية الموارد البشرية للمساهمة في إعداد المواطنين السود في جنوب افريقيا لتحمل مسؤولياتهم على نحو فعال وذلك في اطار الجهود التي تبذل من أجل بناء الأمة وتعمير الوطن .

إن مساهمة الحكومة على مر السنين في الصناديق والبرامج الانسانية والتعليمية للأمم المتحدة ، وكذلك المساعدة الثنائية التي تقدمها ، تشهد على الاهمية التي تعلقها اليابان على هذا المجال ، وعلى سبيل المثال قدمت اليابان ٤٠٠ ٠٠٠ دولار في ١٩٨٩ إلى برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي . وفضلا عن ذلك ، فإن اليابان رفعت الى ٦٠٠ ٠٠٠ دولار المساعدة التي تقدمها في هذه السنة إلى المشروعات الطبية والتعليمية والاسكانية لضحايا الفصل العنصري في جنوب افريقيا . واليابان مصممة على مواصلة تقديم هذه المساعدة مادامت الحاجة إليها قائمة .

وفي الوقت ذاته ، تعلق اليابان أهمية كبرى على الحوار السياسي . وبالتالي تكشف اتصالاتها بالقادة الأفارقة السود . وعلى سبيل المثال قام فخامة الرئيس روبرت موغابي ، رئيس جمهورية زمبابوي ، بزيارة رسمية لليابان في الشهر الماضي ، تبادل فيها وجهات النظر مع رئيس الوزراء كايفو حول مختلف القضايا ، بما فيها الفصل العنصري . كذلك اتفق رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء على ضرورة تحقيق المزيد من التعاون من جانب المجتمع الدولي من أجل إلغاء الفصل العنصري .

لقد شهد هذا القرن فظائع مروعة نجمت عن الحرب وإبادة الجنس وقسوة الانسان ، وأحرزت الانسانية خطوة خطوة ، وفي بعض الأحيان بتضحيات كبرى ، تقدما في التغلب على تلك الاهوال . وأظن أننا متفقون الآن على أنه مع زيادة الوعي بالحاجة الى الحرية والانفتاح والديمقراطية ، وزيادة الوعي بتكافلنا ، فإن الاتجاه في صفوف المجتمع الدولي كافة هو نحو السلم والعدالة والمساواة بين البشر .

إن أيام الفصل العنصري معدودة فمتى تعود جنوب افريقيا سياسيا الى رشدها وتعترف بهذه الحقيقة ، وأنه ، وكما أثبت التاريخ على مر العصور ، فإن حرية الانسان وكرامته لا يمكن قمعهما الى ما لا نهاية . ففي نهاية المطاف سوف تسود العدالة ، كما أن العالم الذي تحدث عنه إعلان حقوق الانسان سيتحقق هو الآخر .

السيد نوغويرا - باتيستا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إننا اذ نجتمع هنا مرة أخرى في هذه السنة لمناقشة ممارسات وسياسات الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا ، قد تثير تفاؤلنا بعض الاتجاهات المشجعة والواضحة الآن في هذا البلد . إن الحكومة الجديدة في جنوب افريقيا ، على ما يبدو ، تظهر قدرا من الاستعداد لتغيير النظام البالي القائم على التفرقة العنصرية ، وقد اتخذت بعض الخطوات الايجابية مثل اطلاق سراح والتر سيزولو وغيره من زعماء الفصل العنصري . ويبدو أن هناك اتجاها متزايدا لاقامة حوار بين حكومة بريتوريا وغالبية الشعب . لكن المطلوب أكثر من ذلك بكثير .

كما يعلم الجميع ، فإن حالة الطوارئ مددت وكذلك فإن المعتقلين السياسيين ، بما فيهم نيلسون مانديلا ، لم يطلق سراحهم . والمنظمات السياسية والاحزاب مازالت تعتبر غير قانونية . وإن الاحتجاز بدون محاكمة وعسكرة مدن السود ، ونقل السكان بالقوة ، هي من الأمور التي مازالت قائمة . كما أن العنف مازال سائدا في جنوب افريقيا ، فهو متأصل في الفصل العنصري .

والبرازيل لن تتوقف أبدا عن إدانة سياسة الفصل العنصري البغيضة والحكومة التي تمارسها ، والتي تعتبرها المصدر الاساسي لعدم الاستقرار والتوتر في الجنوب

الافريقي ، وعقبة أساسية تحول دون إحلال السلام والعدالة في جنوب افريقيا . ونتيجة لذلك ، نؤيد الكفاح النبيل لشعب جنوب افريقيا لاسقاط نظام الحكم هذا ، ولتحويل جنوب افريقيا الى مجتمع متحد ديمقراطي غير عرقي . ولن يتحقق ذلك إلا عن طريق الحوار الواسع النطاق والخلاق مع الزعماء السود الحقيقيين . إن توفير الأوضاع اللازمة سوف يتطلب إلغاء القيود السياسية المعمول بها الآن في جنوب افريقيا .

ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي ملتزم أدبيا وسياسيا بمساعدة جنوب افريقيا على تصفية هذا النظام وهو النظام الوحيد الذي اتحدت كل دول العالم ضده ، وإن اختلفت درجة حماسها . ولهذا السبب ، من الضروري مواصلة ممارسة الضغوط الدولية الفعالة على الحكومة العنصرية . وقد يكون من الملائم بصورة خاصة أن ننظر في هذه المرحلة في تشديد حظر السلاح الذي فرضه مجلس الأمن بقراره ٤١٨ (١٩٧٧)* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باولاك (بولندا) .

وشاركت البرازيل ، أثناء عضويتها في مجلس الأمن في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ ، في عمل لجنة مجلس الأمن المعنية بمسألة جنوب افريقيا التي انشئت بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧) . ونحن مهتمون بضرورة كفالة الرصد الفعال لحظر السلاح الحالي ولوضع حد نهائي لكل التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا .

وفي أيلول/سبتمبر الماضي عقدت اللجنة جلسات استماع سرية لأشخاص وخبراء بارزين تقدموا بعدد من الاقتراحات الهامة والمفيدة لتعزيز وتوسيع نطاق حظر السلاح . واتضح في جلسات الاستماع هذه أن حكومة جنوب افريقيا لا تركز الآن على الاستيراد المباشر للأسلحة والمواد المتصلة بها بقدر ما تركز على حيازة التكنولوجيا والتصاميم الهندسية والمكونات والآلية والموظفين الماهرين اللازمين لتطوير صناعتها العسكرية المحلية . والافكار التي طرحت في ذلك الوقت يمكن أن تشكل أساسا لتوصيات اللجنة الى مجلس الأمن بهدف سد الفجوات في حظر السلاح وتقليل امكانيات الالتفاف حوله . ونحن ندرك أن الأفراد والشركات من مختلف البلدان ، كما اعترفت اللجنة نفسها بذلك في تقريرها الأخير الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، يواصلون التهرب من اجراءات الرقابة التي تفرضها الحكومات عن طريق جعل السلع والخدمات المحظورة ، بما في ذلك التكنولوجيا ، متاحة لجنوب افريقيا . وبهذا فإننا نؤيد اجراء دراسة شاملة من جانب لجنة الحظر للتشريع الوطني لكل دولة عضو بغية رفع توصية لمجلس الأمن حول أفضل ما يتعين اتخاذه من اجراءات .

لقد آن الأوان لتعزيز قراري مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) و ٥٩١ (١٩٨٦) ، بتوسيع نطاقهما وجعل أحكامهما إلزامية . ويجب علينا أن نمنع المخالفات في منح رخص التصدير ووثائق شحن الأسلحة والمواد المتصلة بها المتجهة الى جنوب افريقيا .

إن الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة على الجنوب الافريقي ستوفر فرصة للجنة مجلس الأمن ، التي انشئت بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤٢١ (١٩٧٧) ، لتقديم تقرير جديد حول أنشطتها ، فضلا عن اقتراحاتها ، من أجل تعزيز حظر السلاح وتوسيع نطاقه . ويتوقع الحصول على مساهمات

اضافية في هذا الشأن من الدول الأعضاء ومن المنظمات غير الحكومية والأفراد المشاركين في الدورة الخاصة . ولنأمل أن يتمكن مجلس الأمن في ذلك الوقت من أن يتخذ القرارات الملائمة لبلوغ تلك الغاية قبل نهاية السنة .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، رغم حدوث تطورات في بعض جوانب مشكلة الفصل العنصري البغيض وآثارها المأساوية على منطقة الجنوب الافريقي ، وهي تطورات داخلية وخارجية نعزيها بالطبع الى تأثير الضغوط الدولية والجزاءات الاقتصادية المتواضعة حتى الآن كما نعزيها لمواصلة المقاومة الشعبية ، إلا أن تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الشرعية الدولية في هذا الجزء الهام من القارة الافريقية لم يتم بعد ولم يصدر حتى الآن عن نظام بريتوريا ما يبعث على الأمل في أنه سيحول الكلمة الى فعل والبلاغة الى واقع ، وبالتالي سيترك والى الأبد هذه السياسة المنافية للأخلاق والقيم والنواميس ، من منطلق أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تشذيب هذه السياسة إنما يجب القضاء عليها قضاء كاملا .

ومما لا شك فيه ان الجمعية العامة تنظر هذا العام في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، الذي تستحق على شموليته وجودته كل ثناء وتقدير ، في ظل تطورات استجدت على الساحة منذ الدورة السابقة ، ومن أهمها الافراج عن بعض زعماء الأغلبية الوطنية ، والاتفاق الذي وقعته بريتوريا مع أنغولا وكوبا ، وتحدت قيادة بريتوريا عن التغييرات السياسية ، إلا أن النظام العنصري من ناحية أخرى وفي نفس الوقت قام بتجديد حالة الطوارئ للسنة الرابعة على التوالي ، وخرج بخطة الخمس سنوات للاصلاح القانوني التي انطوت على ادامة الانقسامات العنصرية ، وأجرى الانتخابات البرلمانية قبل شهرين مع استبعاد الأغلبية السوداء مرة أخرى ، وقمع المعارضة المنتشرة لها . وبذلك نجد أن بريتوريا مازالت تتخذ المزيد من التدابير القمعية لتقويض حتى المعارضة السلمية للنظام العنصري ، وهي المقاومة التي يسعدنا أن نرى عددا متزايدا من السكان البيض يشاركون فيها .

قد يلاحظ المراقب حرصا من جانب بريتوريا على تهدئة الغضبة الدولية المتزايدة . إلا أن هذا الانطباع يستشف من تحركات وخطوات تقتصر بعد الامعان فيها وللأسف على هدف الكسب الدعائي ، ولدينا ما يكفي من أسباب انعدام مصداقيتها . ولذلك جاء رد الفعل الدولي موحدا على هذه التحركات وبات واضحا مرة أخرى أن الأسرة الدولية لن تهادن نظام الأقلية في بريتوريا إلا بالقضاء على سياسة الفصل العنصري وإقامة حكم الأغلبية هناك .

ولا يعجب أحد من حزم وتشدد هذا الموقف الدولي اذا كان المقصود به محاربة طغمة تحتجز حتى الآن ، على سبيل المثال ، مائة طفل تقل أعمارهم عن ١٨ عاما في سجونها ، وأعدمت في ستة شهور هذا العام ٣٤ شخصا على الأقل ، واستمرت في احتجاز الآلاف لفترات طويلة تمتد أحيانا سنوات بدون أية تهم أو محاكمات ، وتشجع جماعات الأمن الأهلية وفرق الموت التي تستهدف تصفية العناصر الفعالة في مناهضة الفصل العنصري وتتساهل مع المجرمين من اليمينيين المتطرفين الذين يمارسون الارهاب والاغتيالات .

تحدثنا الارقام والحقائق عن البعد الآخر في هذه الجريمة ، وهي معاناة دول المواجهة . فلقد سمعنا مؤخرا عن التقرير الذي بحثه آخر مؤتمر وزاري لمجموعة الكومونولث في مدينة كانبرا الاسترالية ، والذي يفيد بأن أعمال جنوب افريقيا العسكرية والاقتصادية في السنوات الثماني الماضية أدت الى إزهاق أرواح مليون ونصف المليون ، وتشريد أربعة ملايين من سكان الدول الافريقية المجاورة . ويقدر التقرير الخسارة الاقتصادية لهذه الدول من جراء عدوان بريتوريا ، بأكثر من ٤٥ بليون دولار .

وكان هناك تقرير آخر هام ، عرف باسم تقرير هانلون ، حول العقوبات الاقتصادية . وقد بحثته المجموعة في ذلك المؤتمر الوزاري . وتستحق استنتاجاته التنويه بها هنا ، إذ يقول أن العقوبات لم تؤد حتى الآن إلا الى خفض حجم تجارة بريتوريا بحوالي ٧ في المائة . ويرى الخبراء المعدون لذلك التقرير وجوب زيادة العقوبات أربعة أمثال ما هي عليه ، وبموجب جدول زمني محدد يفضل أن يكون خلال السنوات الخمس القادمة ، وذلك وصولا الى إجبار جنوب افريقيا على التوجه بجدية نحو طاولة المفاوضات . وعلى غرار ما نطالب به منذ سنوات في المحافل ، فقد حث التقرير أيضا على التوسيع الكبير لقاعدة التدابير الجزائية الحالية وتشديدها والعمل بها بالسرعة اللازمة .

واسهاما من دولة الكويت في دعم هذا التوجّه ، حرصنا في السنوات الاخيرة على تشديد الرقابة على الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا ، وعلى شمولية هذا الحظر لجميع المشتقات النفطية . كما اضطلعت بلادي بدور قيادي في الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا ، الذي شكلته الجمعية العامة قبل ثلاث سنوات . كذلك تجدر الاشارة إلى أن الدول العربية ، كانت رائدة في الدعوة لهذا الحظر ، وذلك عندما أصدر مؤتمر قمتها في الجزائر منذ عام ١٩٧٣ قرارا يقضي بفرض هذا الحظر على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وكانت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك) ، وهي المنظمة التي ما فتئت تلعب دورا بارزا في المحافل الدولية حيال قرار الحظر النفطي ، قد دعت مجددا ، قبل ثلاثة أشهر ، إلى إحكام هذا الحظر على نظام جنوب افريقيا العنصري .

اعتدنا ألا تمر شهور ، وأحيانا أسابيع ، دون أن نسمع تقارير وأنباء من وسائط الاعلام ووكالات الاستخبارات الغربية عن التعاون العسكري التكنولوجي بين جنوب افريقيا واسرائيل . ولقد سمعنا جميعا آخر هذه التقارير قبل أسابيع حول تجربة صاروخ جديد يستطيع حمل رؤوس نووية والوصول الى نقاط بعيدة في افريقيا والعالم العربي . وكان رد الفعل ، كما اعتدنا ، مجرد زوبعة أخرى في فنجان ، يواصل بعدها النظامان المتفقان على منطق الظلم والاحتلال نشاطهما الشيطاني والقائم منذ أكثر من ربع قرن .

هذه المعلومات الأخيرة لم تصلنا من أي مصدر آخر سوى وكالة الاستخبارات المركزية بالولايات المتحدة الأمريكية ذاتها التي لولا تكنولوجيتها وتساهلها لما توصلت اسرائيل لذلك .

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، يمكن ذكر الأمور التالية التي جرى فيها التعاون بين النظامين المرفوضين دوليا . أولا ، إحالة التكنولوجيا المتعلقة بالمقاتلة "لافي" الى جنوب افريقيا . والمعلوم أن جنوب افريقيا ستدمج هذه التكنولوجيا في سلاح طيرانها تحت اسم "أرييه" . ثانيا ، توظيف جنوب افريقيا ما يزيد على ٧٥ فنيا من شركة "اسرائيلي ايركرافت إندستري" ، كانوا يخدمون في مشروع الـ "لافي" - توظيفهم في صناعة وسائل النقل . ثالثا ، تعاون النظامين في تل أبيب وبريتوريا في تجربة اطلاق صاروخ شبيه بصاروخ "اريحا/٢" في تموز/يوليه الماضي ، من موقع في جنوب افريقيا قريب من جزيرة "برنس ادوارد" في المحيط الهندي . رابعا ، استمرار التعاون بين جنوب افريقيا واسرائيل في تطوير صاروخ بعيد المدى يطلق عليه "أره - ٣" . خامسا ، تزويد اسرائيل باليورانيوم من جنوب افريقيا .

علاوة على ذلك نذكر أمثلة أخرى من التعاون بين النظامين : أولا ، إن المقاتلة "تشيتا" نسخة من المقاتلة الاسرائيلية "كفير" . ثانيا ، إن الزوارق الحربية والصواريخ المضادة للسفن في جنوب افريقيا قد تم تطويرها من قبل اسرائيل . ثالثا ، إن جنوب افريقيا طورت البندقية "آر - ٤" من تلك الاسرائيلية المسماة "جليل" . هذا

علاوة على أن اسرائيل تخدم جنوب افريقيا كنقطة عبور لبضائعها المحظورة ، مثل انشاء تسهيلات لتخزين الفحم المستورد منها في اسرائيل ، قبل إعادة تصديره الى الغرب .

بعد كل هذه الأمثلة ، تصر اسرائيل ، كما عودتنا في كل الأمور ، على أنها ماضية في تقليص علاقاتها مع جنوب افريقيا في جميع الميادين ، كما جاء في رسالتها المتضمنة بتقرير الأمين العام حول الاجراءات الدولية المتضافرة للقضاء على الفصل العنصري ، وهي الوثيقة A/44/533 . إلا أن ذلك ليس بجديد على موقف النظامين العنصريين اللذين اجتمعا على العديد من السمات والغايات ، وفرضا على ضحاياهما بالقارة الافريقية والعالم العربي نفس الأوضاع والظروف والمعاناة ، وحتمية النضال بكل الوسائل من أجل استعادة الحق المسلوب . ويتضح لنا أنهما ، ومن خلال هذا التعاون النووي ، لن يتوقفا عند حدود العدوان على الدول المجاورة ، بل يتطلعان ، عبر الرعب النووي ، الى المزيد من التوسع والهيمنة .

ونذكّر هنا أعضاء الأسرة الدولية بأن خبرة التعامل مع هذين النظامين تؤكد لنا على نحو جازم أنه ما من سبيل لثنيهما عن سياساتهما العدوانية والعنصرية والتوسعية إلا بتضافر الجهود الدولية ، وإحكام العقوبات ، وفرض الحظر ضدهما ، وامتناع كل الدول والمؤسسات عن التعامل معهما وتزويدهما بأي شيء قد يعينهما على الامعان في ارتكاب هذه الآثام التي لا يرضى بها ضمير ، وتستنكرها كل الأعراف والقوانين الدولية - ناهيكم عن الأديان .

لقد أدركت القيادة السياسية الجديدة في بريتوريا أنه لابد من اعطاء المجتمع الدولي ولو مجرد انطباع بوجود تحرك نحو الاعتدال ، إلا أن طريق الحل معروف وواضح ولا يُستبدل بمظاهر كاذبة وخداع سياسي . اذا أرادت هذه الحكومة الجديدة اعلان عهد جديد والاستعداد للعمل نحو التسوية فلتبدأ برفع حالة الطوارئ ولتسمح لكافة المنظمات والاحزاب السياسية الوطنية بممارسة حقوقها المشروعة ، ولتطلق سراح المعتقلين السياسيين كلهم وعلى رأسهم الزعيم الوطني نلسون مانديلا ، ولتنه كافة القوانين القمعية والمحاكمات السياسية التعسفية والرقابة على الصحف وعلى حرية التعبير . هذه هي البداية الحقيقية لعملية التسوية الشاملة ، وأقل من ذلك القدر لا يعني إلا الاستمرار في التسويف والمماطلة وزيادة تفاقم الوضع الخطر في هذه المنطقة الهامة من العالم .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن المناقشة العامة السنوية الخاصة بسياسات الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا تتيح للجمعية العامة الفرصة لكي تستعرض سياساتها والتدابير التي اتخذتها الدول الاعضاء لكفالة القضاء على الفصل العنصري ، الذي يعتبر أكثر النظم المؤسسية للعنصرية والتمييز العنصري في العالم احتقارا واستحقاقا للإدانة .

إن اللجنة الخاصة في تقريرها للدورة الثالثة والاربعين في العام الماضي عددت أمثلة للقمع الداخلي المتصاعد ضد المنظمات المناهضة للفصل العنصري وأحاطت الجمعية العامة علما بتشديد حالة الطوارئ واستمرار سجن المعارضين السياسيين للفصل العنصري ، وحرمان غالبية أبناء جنوب افريقيا ، على أساس العرق أو اللون ، من الاشتراك في حكم بلادهم . وعلى أساس ذلك التقرير اتخذت الجمعية العامة عددا من القرارات التي دعت في جوهرها بصورة عامة النظام العنصري إلى إنهاء الفصل العنصري ومنح الحقوق السياسية لجميع أبناء جنوب افريقيا بغض النظر عن العرق أو اللون .

ومن هنا بدأ عام ١٩٨٩ بأمل مشوب بالحذر في أن النظام العنصري سيلبي في النهاية دعوة المجتمع الدولي ويضع حدا للفصل العنصري . لم يحدث أن سنحت فرصة

أكثر مؤاتاة بالنسبة لهذه المشكلة المعقدة حتى الآن . وقد بدا أن العالم قد استيقظ على تلك الحقيقة الواضحة ، وهي أن السلم لا يمكن أن يكون دائما إذا لم يقم على الحوار لا المواجهة . كما أن الهزيمة المشينة لقوات جنوب افريقيا العسكرية في أنغولا ، تلك القوات التي كان يخشى منها في الماضي ، قد ذكّرت العالم مرة أخرى على نحو قاطع بأن السطوة العسكرية لا يمكن أن تقهر توق الإنسان للكرامة الإنسانية . إن مسيرة السلم والمصالحة الداخلية في أنغولا وإمكانيات تحقيق استقلال ناميبيا قد أنارتا السبيل نحو إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصرية .

ومن المحزن أنه بعد مرور زهاء عام على نداء الجمعية العامة لم يطرأ تغيير جوهري على الحالة . فما برح الفصل العنصري مستمرا . كما أن التقارير التي قدمت إلى الجمعية العامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال تعطي صورة عن القمع الداخلي المتزايد ضد القوى المناهضة للفصل العنصري وعن تخفيف الضغوط الخارجية على النظام العنصري من حيث الجزاءات .

ولا تزال قائمة ، بل تعززت في بعض المناطق ، الدعامات التشريعية للفصل العنصري مثل قوانين عام ١٩٦٠ بغرض حظر على مؤتمر الوحدويين الافريقيين والمؤتمر الوطني الافريقي لآزانيا وقانون الأمن الداخلي لعام ١٩٦٢ وقانون السلامة الجماهيرية لعام ١٩٥٣ ، وقوانين تصاريح المرور وتصاريح الإسكان والعمل والرقابة على الصحافة . وما الهدف من الإعلان عن قانون التمويل الخارجي رقم ٢٦ لعام ١٩٨٩ وقانون تعديل الحدود الفاصلة للحكم الذاتي في مناطق المستوطنات الحرة ، ومشروع القانون بتعديل الخاص بتحريم الإقامة غير القانونية ، إلا إدامة عزل الأغلبية السوداء عن الأقلية البيضاء الحاكمة .

وعلى الرغم من كل الإعلانات المفرطة عما يسمى بالإصلاحات ، ما فتئت السلطة التنفيذية العنصرية على موقفها لا تتردد في تطبيق التدابير سواء داخل أو خارج نطاق القانون ضد القوى المناهضة للفصل العنصري . فقد جُددت حالة الطوارئ . واستمرت الاعتقالات والاحتجازات وأعمال التعذيب في تلك السنة التي انقضت .

وقد أصبحت الهيئة القضائية في جنوب افريقيا المؤلفة كلها من البيض ذيلا للسلطة التنفيذية ، في محاولة تلك السلطة إدامة نظام الفصل العنصري عن طريق إصلاحات هامشية . إن وصف اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لدور تلك الهيئة بأنه "تفنن قضائي مع سبق الاصرار" في مجال القمع ، هو وصف مناسب تماما . فالاحكام التي أصدرتها تلك الهيئة باركت قوانين الطوارئ بشتى جوانبه ، وأعطت رجال الأمن حصانة من العقاب لدى تنفيذهم لأكثر الممارسات إجحافا . إن فكرة "الغرض المشترك" اللعينة ، ومحاكمتي ديلماس وابينغتون ، تقوم كلها دلائل تجريم المعارضين السياسيين المسالمين في جنوب افريقيا .

وقد تميز النضال ضد الفصل العنصري خلال السنة باتخاذ السلطة التنفيذية ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، تدابير خارج نطاق القانون . وقد قامت اللجنة الخاصة في تقريرها بتقديم وثائق وافية عن أعمال الاغتيال والتسميم الكيميائي والتحرش بالناشطين السياسيين المناهضين للفصل العنصري ، وأعمال التخريب والعدوان ضد مؤسسات أخرى . ولا يمكن القول بأن تزايد القمع في جنوب افريقيا أمر منبت الصلة عن التهاون في ممارسة الضغوط الخارجية ، كما أثبتته تقارير اللجنة وتقرير الفريق الحكومي الدولي المعني برصد تصدير وشحن النفط والمنتجات البترولية إلى جنوب افريقيا ، وتقرير الأمين العام . ويبدو أن اقتصاد جنوب افريقيا قد انتعش من الركود الذي عانى منه من جراء شتى تدابير الجزاءات التي فرضتها الدول الاعضاء طوعا وخاصة منذ عام ١٩٨٥ . فقد واصل الاقتصاد النمو الذي لوحظ في عام ١٩٨٧ لكي يسجل معدل نمو ٣,٢ في المائة بالارقام الحقيقية ، وهو رقم يفوق معدل نمو السكان منذ عام ١٩٨٤ .

وبدلا من عزل نظام الفصل العنصري ، أصبح التعاون معه أمرا سائدا ، على نحو واسع . فباستثناء فنلندا ، وهو ما يسجل لها ، سجلت جنوب افريقيا زيادات في تجارتها مع المتاجرين التقليديين معها . ومن المهم أن نلاحظ بأن جمهورية المانيا الاتحادية قد تجاوزت اليابان كمتاجر رئيسي مع جنوب افريقيا . والجهود التي بذلتها اليابان للانضمام الى الدول الاعضاء في تخفيض تعاونها مع جنوب افريقيا قد أسفرت عن زيادة بلغت ٤,٠ في المائة عن الرقم الذي سجل في السنة الماضية ، ومهما يكن ، فإن قرار اليابان يلقى ترحيبنا .

ولقد استمرت خلال العام الممارسة المؤسفة الى حد ما التي تقوم بها بلدان ثالثة سعيا لملء الفراغ الذي أحدثه المتاجرون التقليديون باجراءاتهم الفاترة . ونتيجة لذلك ، فإن تايوان ، وهي مقاطعة من مقاطعات الصين ، سجلت أعلى نسبة مئوية بزيادة بلغت ٨٦ في المائة في تجارتها مع جنوب افريقيا ، تليها سويسرا بنسبة ٧٣ في المائة وايرلندا بنسبة ٥٤ في المائة . ومن بين المتاجرين التقليديين ، سجلت جمهورية المانيا الاتحادية زيادة بلغت ٤٤ في المائة ، تلتها بلجيكا ولكسمبورغ بنسبة ٣٧,٣ في المائة وكندا بنسبة ٣٦ في المائة . وهذه التطورات لا تبعث على السرور .

وبالرغم من حظر الاسلحة الالزامي الذي فرضه مجلس الامن ، لازالت جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري تنعم بتعاون فعال مع بعض الاعضاء في المنظمة . ونتيجة لذلك استمر النظام العنصري في بناء قوته العسكرية والمتاجرة بالاسلحة . وبات معروفا الآن أن جنوب افريقيا تقوم ببناء غواصات في حوض ساندوك اوستريال في دربان . إن التعاون العسكري المتزايد بين شيلي ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لهو مصدر قلق لوفد بلادي . ومشاركة النظام العنصري في المعارض المتعلقة بالاسلحة يشكل انتهاكا للحظر المفروض . ومرة أخرى يقدم تقرير اللجنة الخاصة تفنيدا لادعاءات اسرائيل بشأن إنهاء تعاونها العسكري والنووي مع نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

ولم نحرز تقدما في جهودنا لعزل جنوب افريقيا ماليا . إن تقرير اللجنة الخاصة يقدم دليلا على ان بعض البنوك الدولية . قد بادرت باتخاذ اجراءات للتقليل من الضغوط المتعلقة بالديون على جنوب افريقيا . ولقد وافقت بعض البنوك السويسرية وبعض البنوك في الولايات المتحدة ، لاسيما سيتي بنك ومانيفاكتشرز هانوفر ، إما على إعادة تمويل القروض أو تبديلها بسندات خاصة . ان سحب الاستثمارات ، الذي دبَّ الرعب في قلب جنوب افريقيا قد تحول الى آلية تخدم نفسها بنفسها وبذا يواصل طمأنة الشركات عبر الوطنية على أرباحها بينما النظام العنصري مستمر في الانتفاع من نقل التكنولوجيا .

إلا أن التقرير الموثق الذي أعده مركز مناهضة الفصل العنصري (A/44/555) يبين مدى اعتماد اقتصاد جنوب افريقيا على العالم الخارجي . ومن النتائج الهامة والخطيرة التي وردت في التقرير ما يتعلق بدور العقوبات في الاستراتيجية العامة الرامية لعزل نظام الفصل العنصري . لقد تكرر كثيرا القول بأن الغالبية السوداء هي التي تتأثر أكثر من سواها بالعقوبات . وبمعزل عن الاستعداد المعلن من الغالبية السوداء بقبول المعاناة ، يتوصل التقرير بشكل قاطع الى أن السوق المحلية ، لاسيما قطاع الصناعة ، موجه بغالبيته للوفاء بطلبات الأقلية البيضاء ، وان نموذج بدائل الواردات الذي اعتمده قطاع الصناعة كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالسلع التي يقبل عليها البيض .

وربما كان مما يثير بعض الدهشة أن تجدد غانا دعوتها الآن لفرض عقوبات شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا ، فنحن ندرك أن الخطاب الذي ألقاه رئيس الدولة الجديد دي كلاك لدى تسلمه السلطة ، في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، تضمن الاعلان عن رغبته في تحويل الوعود الانتخابية الى التزامات حقيقية لحكومته . ومن بين المجالات الخمس التي حددها باعتبارها ستولي اهتماما خاصا كانت عملية المفاوضات والتوزيع الدستوري الجديد الذي يتمكن من خلاله جميع سكان جنوب افريقيا من المشاركة دون هيمنة . ولقد لاحظنا أيضا أن القوى المناهضة للفصل العنصري قد انتصرت بالرغم من العقبات الضخمة

وتظاهرت سلميا ضد الفصل العنصري دون وقوع أعمال وحشية من جانب البوليس كما جرت العادة . وفي الواقع يشكل اطلاق سراح السيد ولتر سيسولو وسبعة آخرين تطورا ايجابيا .

إلا أنه ، من الواضح انه بدون ضغط دولي وداخلي مستمرين فلن يجرى على نظام الفصل العنصري سوى اصلاحات مؤقتة . وهذا في الواقع ما قاله الرئيس دي كليرك في خطاب التولية عندما ذكر بأن اطلاق سراح السجناء السياسيين هو اختبار "إزاء ما اذا كان مناسبا على أساس الظروف ذات الصلة ، وما اذا كان سيؤدي الى اساءة سمعة النظام القائم ، وما اذا كان سيسهم في تعزيز الحلول السلمية" .

إن النظام القائم للفصل العنصري ليس سيء السمعة من قبل فقط ، بل أنه كريه أيضا ، إن اطلاق سراح السجناء السياسيين سيعمل دون ريب على تعزيز عملية التوصل الى حلول سلمية . وينبغي على المجتمع الدولي أن يكرس نفسه مرة أخرى ، ونحن على مفترق الطرق الذي وصلناه ، بغية تطبيق الاجراءات التي فرضناها زرافات ووحدانا على جنوب افريقيا العنصرية حتى تخلق مناخا يؤدي الى مفاوضات تقود الى وقف اطلاق النار والى حل دائم يعلن ولادة جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية .

إن غانا ، اقتناعا منها بأن كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة ترغب رغبة حقيقية في ازالة نظام الفصل العنصري من خلال الوسائل السلمية ، تقترح أن تقوم الجمعية العامة في هذه الدورة باتخاذ قرار يطلب من الدول الاعضاء مضاعفة جهودها من أجل تنفيذ كل قرارات المنظمة المتعلقة بهذا الموضوع ، التي تفرض عقوبات طوعية والزامية على جنوب افريقيا الى أن ينصاع ذلك البلد للمطالب التي طالبنا بها من قبل ؛ ولاسيما : أولا ، رفع حالة الطوارئ ؛ ثانيا ، اطلاق سراح نلسون مانديلا وجميع المعتقلين والمحتجزين السياسيين دون قيد أو شرط ؛ ثالثا ، رفع الحظر عن جميع المنظمات السياسية والافراد ممن يعارضون نظام الفصل العنصري والغاء القيود المفروضة على الصحافة ؛ رابعا ، سحب القوات من البلدات السوداء ؛ وخامسا ، وقف جميع المحاكمات والاعدامات السياسية .

وأي شيء دون ذلك من شأنه فقط اطالة الصراع وتكثيف فقدان الثقة ، والريبة والخوف التي بثتها سياسات الفصل العنصري في نفوس مواطنيها . فلربما لا يعود هناك ظروف ميمونة أكثر من الظروف الحالية لتفاعل القوى الدولية والمحلية لتعزيز الازالة السلمية للفصل العنصري وضمان قيام مجتمع ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا . إن الحزم وحده في الارادة السياسية للمجتمع الدولي من خلال الابقاء المستمر على ضغطه على نظام الفصل العنصري كفيل بتحقيق السلام الذي ننشده في جنوب افريقيا ، بل حتى في كل من الجنوب الافريقي ، دون المزيد من عدم الثقة ، والريبة ، والمرارة والخسائر في الارواح .

السيد الشكر (البحرين) : إن البحرين التي حددت موقفها بوضوح من سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا باعتبارها سياسة بالية عفا عليها الزمن ، وعدوانا وعصبية عرقية لم يسبق لهما مثيل في التاريخ ، ظهرت في القرن العشرين ، لترى وهي في عصر مبادئ الحرية والإخاء والمساواة وتقرير المصير ، وجوب تجنيد كافة قوى المجتمع الدولي لمحاربة هذا النظام الآفة والقضاء عليه لما يمثله من مفارقة تاريخية ووصمة عار شنيعة على جبين الحضارة الانسانية . فهو من الناحية النظرية والتطبيقية يعد جريمة ضد الانسانية جمعاء ، لابد من التصدي لها ومقارعتها .

ومن هذا المنطلق والروح ، تتابع البحرين ما يجري في الساحة الافريقية وعلى الصعيد الدولي من كفاح مستمر ومساع متواصلة لانهاء نظام الفصل العنصري بشكل عاجل ، ولاسيما قيام المجتمع الدولي بممارسة الضغوط الدولية لدفع نظام بريتوريا العنصري الى اتخاذ خطوات تؤدي الى خلق جو مؤات لانهاء نظام الفصل العنصري على النحو الذي دعت إليه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ، بغية إحلال السلام والوئام وضمان الأمن والاستقرار في الجنوب الافريقي وفق المواثيق والاعراف الدولية وشرعة الأمم المتحدة ومبادئها .

ومن هذا المنطلق أيضا ، يود وفدي أن يشيد بتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المقدم لدورتنا هذه في الوثيقة A/44/22 و Corr.2 ، وأن يثني على جهودها الحثيثة المبذولة من أجل تلمس سبل العمل الدولي المشترك بهدف انهاء نظام الفصل العنصري وإجبار ذلك النظام على الرضوخ والامتثال للارادة الدولية ، وعلى الكف عن الاستمرار في اللعب بالنار في منطقة الجنوب الافريقي .

لقد أوضح التقرير بجلاء الظروف السياسية الصعبة والتحديات التي يعيش في ظلها شعب جنوب افريقيا وما يشكله نظام الفصل العنصري من تحديات لا تقتصر على ميدان دون آخر ، فمنها على سبيل المثال لا الحصر ما يسمى بالواقع الاجتماعي ذي الاعراق والاجناس المختلفة لسكان جنوب افريقيا ونظام البانتوستانات المشين الذي يحاول نظام بريتوريا بشتى الوسائل والخداع ارساءه وتثبيته ، ومنها أيضا امعانه في أعمال البطش

والتنكيل بحق مناهضي سياسات الفصل العنصري المطالبة بإزالة النظام العنصري القائم في جنوب افريقيا وإقامة دولة ديمقراطية موحدة لا تقوم على أسس عنصرية .

وبالرغم من الجهود الدولية المبذولة لاجتثاث نظام الفصل العنصري ، فمازال هذا النظام القائم على العنصرية المؤسسية فكرا ونظرية وتطبيقا ، متسلطا على مقدرات الغالبية من أبناء شعب آزانيا ، ينكر عليهم حقوقهم الأساسية بسبب لون بشرتهم وانتمائهم العرقي .

على الرغم من التقدم المحرز نحو استقلال ناميبيا إلا أننا نجد نظام الفصل العنصري مازال يعزز مواقعه في جنوب افريقيا ، ومع تغيير القيادات السياسية في نظام الفصل العنصري مؤخرا ، فلا توجد دلائل أو مؤشرات يمكن التعويل عليها لاحداث تغييرات حقيقية في صلب نظام الفصل العنصري من جانب الزعيم الجديد لنظام الاقلية العنصري دي كليرك . فتصريحاته لا تنم عن أي تعهد بالتخلي عن سلطة الاقلية لصالح الغالبية من شعب جنوب افريقيا ، كما أنها لا تبشر بإحداث خطوات ملموسة وجذرية تستهدف إنهاء نظام الفصل العنصري سلميا . فحالة الطوارئ مازالت قائمة حتى اليوم ، اضافة الى أن العديد من السجناء السياسيين ومناهضي سياسة الفصل العنصري بمن فيهم المناضل نيلسون مانديلا مازالوا مودعين في غياب سجون نظام الفصل العنصري . ولا تلوح في الأفق حتى الآن أية بارقة أمل نحو إجراء حوار حقيقي بين قادة نظام الفصل العنصري والاغلبية من شعب جنوب افريقيا من أجل التوصل الى حل سلمي جاد يؤدي الى إنبلاج جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصرية .

إن تصريحات نظام دي كليرك باجراء الاصلاحات الجديدة المزعومة في نظام الفصل العنصري لم تحظ بالمصداقية المطلوبة . فهي لا ترنو الى اجتثاث أسس النظام العنصري القائم مهما تغلفت تلك الاصلاحات بأهداف براقة ترمي ظاهريا الى اجراء تعديلات في الدستور العنصري ونظام البانتوستانات المشين ، ولا تستهدف العدالة ، بل مشاركة قطاع صغير من الاغلبية المقهورة المضطهدة . وهي في حد ذاتها لا يمكن وصفها إلا من قبيل الخداع وذر الرماد في العيون . فمن قبل حاول فورستر وبوتا اصلاح ذلك النظام

ولكن دون جدوى ، لأنه من الصعب اصلاح نظام قائم على سلب حرية الانسان وكرامته وخيرات أرضه ، واذا كان هذا ينطبق في كل حين على النظام العنصري ، فمن المحال اصلاحه الآن بعد أن تغشى في كل قطرة من دمه سرطان العنصرية الذي استشرى في مفاصله وعضلاته ، بل في كل جزء من جسده حتى اخمص قدميه .

ولا يمكن لمثل هذه الإصلاحات الصورية ولا الانتخابات المحدودة أن تنطلي على شعب جنوب افريقيا . فالمشكلة هي بقاء واستمرار نظام الفصل العنصري الذي يحرم الغالبية السوداء من حق المشاركة الكاملة في الإدارة السياسية والديمقراطية لبلدها . إن هذه التصريحات والإصلاحات الصورية ما هي إلاّ تكتيكات جديدة لنظام الفصل العنصري تستهدف تضليل الرأي العام العالمي وتحويل أنظاره لحمله على الاعتقاد بأن هناك تغييرات حقيقية ذات مغزى يقوم ذلك النظام بإجرائها . فلقد بات من الواضح أن إجراء تغييرات صورية للتخفيف من قسوة نظام الفصل العنصري لن تحقق الهدف النهائي لغالبية شعب جنوب افريقيا والرفض الدولي لنظام عفا عليه الزمن تشكل سياسته وصمة عار في جبين البشرية جمعاء في ظل الحضارة الإنسانية التي شارفت على عتبات القرن الحادي والعشرين

إن أية إصلاحات حقيقية ينبغي أن تخلق المناخ المواتي لإجراء حوار وطني مع الممثلين الحقيقيين للأغلبية السوداء بغية تحريك عملية ديمقراطية تهدف إلى صياغة المستقبل السياسي لجنوب افريقيا ، وتشمل تلك التدابير النتائج التي توصلت إليها اللجنة المخصصة لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقدة في هراري في ٢١ آب/أغسطس من هذا العام التي اعتمدت إعلانا بشأن عملية السلم في الجنوب الافريقي . وكخطوات أولية لهذا ، فمن الأهمية بمكان أن يقوم نظام بريتوريا برفع حالة الطوارئ فورا ودون قيد أو شرط ، وأن يطلق سراح المناضل نيلسون مانديلا وغيره من السجناء والمعتقلين السياسيين المناهضين لسياسة الفصل العنصري ، وأن يرفع عن كل المنظمات السياسية الحظر المفروض عليها ، وأن يشرع نظام الفصل العنصري في إجراء مفاوضات حقيقية مع قادة الأغلبية الحقيقيين بشأن انتقال السلطة إليها وإنهاء نظام الفصل العنصري .

لا ريب في أن الوسائل والسبل المؤدية إلى طريق الخلاص من نظام الفصل العنصري وعزله قد تتنوع على الصعيد الدولي وتتعدد ، بيد انها تستمد قوتها وفاعليتها وحيويتها وتأثيرها الحاسم والفعال من تضافر الجهود وتماسكها تجاه محاربة ذلك النظام من جانب المجتمع الدولي . وهنا لا بد من وقفة لإحداث التغيير الجوهري

الملموس بهدف القضاء على ذلك النظام . وهذا يتطلب من الدول التي تتعامل مع جنوب افريقيا وقف تعاملها مع ذلك النظام سياسيا واقتصاديا وتجاريا وعسكريا وتكنولوجيا .

ومن جانب حكومة بلادي فقد فرضت حظرا على تصدير النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا وقطعت جميع العلاقات التجارية والاقتصادية مع ذلك النظام البغيض منذ عام ١٩٧٥ .

إن التعاون العسكري والاستراتيجي المتنامي ما بين جنوب افريقيا وإسرائيل والذي نبهنا إلى خطورته في الأعوام السابقة ، قد اتخذ هذا العام أبعادا خطيرة للغاية بعد أن كشفت أجهزة الإعلام والإدارة الأمريكية مؤخرا أسرار التعاون المريب في المجال العسكري ، ولا سيما السلاح النووي ، ما بين إسرائيل وجنوب افريقيا . فقد أوضحت شبكة ان بي سي N.B.C. الأمريكية أن إسرائيل نقلت إلى جنوب افريقيا تكنولوجيا لتطوير الصواريخ النووية مقابل حصول إسرائيل على اليورانيوم المخصب للمساعدة في البرنامج النووي الإسرائيلي ، ولدى وكالة المخابرات الأمريكية الأدلة القاطعة لإثبات هذا التعاون ، بما في ذلك قيامها بإجراء تجربة على إطلاق صواريخ بعيدة المدى من صنع مشترك ، فضلا عن نقل تكنولوجيا الصناعة العسكرية الأمريكية التي حصلت عليها إسرائيل إلى جنوب افريقيا .

إن الكشف عن التعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا في مجال الأسلحة النووية يؤكد قناعتنا بخطورة هذا التعاون والتحالف غير المقدس بين نظامي بريتوريا وتل أبيب . ففي الوقت الذي يطالب فيه العالم إسرائيل بالإنضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووقف البرامج التي تؤدي إلى إنتاج هذه الأسلحة المدمرة ، نجد إسرائيل لا ترفض الانصياع إلى النداءات الدولية ، بل وتتحداها أيضا بالتعاون مع نظام الفصل العنصري الذي فرضت الأمم المتحدة ومجلس الأمن بموجب قراريه ٤١٨ و ٥٨٨ (١٩٨٤) فرضا إلزاميا عدم توريد الأسلحة والتعاون العسكري إليه ووضع حد للانتهاكات المستمرة لمثل هذا الحظر . وإذ يستنكر ويدين وفدي تنامي العلاقات والروابط العسكرية ما بين إسرائيل وجنوب افريقيا في مختلف المجالات سيما العسكرية والنووية

منها التي تعد إنتهاكا صارخا لقرارات مجلس الامن والجمعية العامة المتصلة بهذا الشأن ، يرى ضرورة قيام المجتمع الدولي بمعالجة هذا الامر الخطير بجدية وحزم لما يشكله ذلك التعاون من تحد للإرادة الدولية فضلا عن خطورته على السلم والامن الدوليين ، وعلى وجه الخصوص في منطقة الجنوب الافريقي والشرق الاوسط .

وفي هذا الإطار فإن وفدي يناشد الدول ذات النفوذ ، المشاركة في جميع التدابير الدولية الرامية إلى انهاء التعاون مع نظام جنوب افريقيا في جميع المجالات ، بهدف وضع حد لهذا النظام البغيض ، بما في ذلك فرض العقوبات الإلزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق باعتبار ذلك السبيل الوحيد لعزل هذا النظام وإجباره على التخلي عن سياسته اللاإنسانية .

إن البحرين التي أعربت عن رفضها التام لسياسة الفصل العنصري ، لتجدد تأييدها الكامل للجهود الدولية في هذا السبيل وتعرب من جديد عن تأييدها لشعب جنوب افريقيا وتضامنها معه في كفاحه العادل من أجل استئصال هذه الآفة الشريرة . ولقد حان الوقت الذي ينبغي فيه للمجتمع الدولي أن يسعى باستخدام كل الوسائل الممكنة لدعم وتأييد نضال شعب آزانيا المقهور .

إن البحرين التي رحبت بقرار الجمعية العامة بتكريس دورة استثنائية خلال شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام لمعالجة سياسات الفصل العنصري ونتائجها المدمرة في الجنوب الافريقي ، لتأمل أن تتمكن الدورة الخاصة من اتخاذ التدابير الفعالة لتخليص شعب جنوب افريقيا من براثن العنصرية التي لم تتورع عن حصد أرواحه الغالية التي يبذلها بسخاء في سبيل حريته وتحقيق كرامته الإنسانية وإرساء نظام ديمقراطي كما هو الحال بالنسبة لشعب ناميبيا الذي بدأ يخطو نحو الاستقلال الذي طال انتظاره . وإن شعب آزانيا هو الآخر بإرادته القوية التي لا تلين سيحقق آماله وتطلعاته في تحقيق العدل والمساواة والكرامة الإنسانية . بهذا شهد التاريخ لإرادة الشعوب المغلوبة ودللت أحداثه على تعاقب العصور .

السيد زابوتوتسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : منذ إنشاء هذه المنظمة وهي تنظر في قضية الحالة في الجنوب الافريقي وخلال ما يزيد على أربعين عاما قامت الأمم المتحدة بالإسهام إسهاما كبيرا في تحرير كثير من البلدان في تلك المنطقة . وفي الجزء الجنوبي من القارة الافريقية اتخذت خطوات إيجابية في الآونة الأخيرة . وقد تفتح هذه الخطوات الطريق بصفة عامة للتحول من التوتر إلى الإنفراج ومن المواجهة إلى الحوار . وتوجد الآن فرصة أكبر للتوصل إلى تسوية سلمية للمشاكل من خلال المفاوضة والحوار . وهذا التطور الإيجابي هو نتيجة للنضال البطولي لشعوب المنطقة ودول خط المواجهة وعدد من البلدان الافريقية الأخرى ، بالإضافة إلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي برمته . إن فرص السلام التي تتفتح في الجنوب الافريقي لا ينبغي أن تذهب هباء لأنها لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق التضحية الجسيمة التي تبذلها شعوب هذه المنطقة .

وبفضل النضال المستمر الدؤوب الذي يقوم به شعب ناميبيا ، وكنتيجة مباشرة للمتغيرات الإيجابية التي تحدث في الحالة السياسية في جميع أنحاء العالم ، تمكنت الأمم المتحدة من الشروع في خطة لتصفية الاستعمار في ذلك الإقليم . ونجاح هذه العملية ككل له أهمية كبيرة في احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية لمشاكل أخرى مرتبطة بهذه القضية في الجنوب الافريقي .

ولا تزال المسألة الجوهرية في لب قضية الجنوب الافريقي هي وجود نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . فلا يزال شعب جنوب افريقيا يعيش في ظل ظروف قاسية لا تحتمل . وبالرغم من المعارضة الواسعة النطاق داخل البلد وخارجها والخطوات العملية التي اتخذها المجتمع الدولي ، لا تزال حكومة جنوب افريقيا تواصل اتباع سياسة الفصل العنصري التي تعتبر ، في نهاية القرن العشرين ، إهانة للبشرية . إن النضال العازم لشعب جنوب افريقيا والضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي قد أجبرا حكومة جنوب افريقيا على إجراء بعض التغييرات في سياستها الداخلية والخارجية أيضا . إلا أنها تغييرات متغرقة لا تؤثر على مسألة المبدأ ولا تسهم بأي قدر في القضاء على الفصل العنصري . وأقصد بصفة خاصة تلك القوانين التي تضفي ، في الواقع صفة المؤسسية على التفرقة العنصرية .

إن استمرار وجود الفصل العنصري مصدر دائم حقيقي للتوتر في جنوب افريقيا وفي الإقليم ككل . لهذا فإنه عند دراسة الحالة في الإقليم ككل وفي احتمالات إقرار سلم دائم في الجنوب الافريقي ، يجب أن تظل مشكلة الفصل العنصري محور اهتمامنا .

إن التطورات التي حدثت في العام الماضي ألقت الضوء على الصعوبات المتزايدة التي تواجه نظام جنوب افريقيا . والإصلاحات التي كان القصد منها أن يحظى نظام الفصل العنصري بقبول أكثر داخل البلد وفي الخارج لم تنتج عنها الثمار المرجوة . وسياسة القمع والعنف إزاء الأغلبية الساحقة من سكان جنوب افريقيا الذين يناضلون دفاعا عن كرامتهم الإنسانية لا تزال مستمرة . ومنذ فرض حالة الطوارئ حرمت ٣٢ منظمة ديمقراطية من شرعيتها وأُلقي القبض على حوالي عشرة آلاف شخص واحتجزوا ، ومنهم العديد من

الأطفال . وتخضع المدارس والجامعات في الأحياء الفقيرة التي يقطنها السود لدوريات العسس من وحدات الجيش ، وتنتهك حقوق أعضاء النقابات العمالية .

وبالرغم من العنف والقمع لم تخف حدة المعارضة الشاملة لنظام الفصل العنصري . ويرمز السجين السياسي نيلسون مانديلا إلى ذلك النضال . ومن دلائل إجلال بلداننا له واحترامها لنضاله قيام حكومة تشيكوسلوفاكيا أخيرا بمنحه أرقى أوسمتها وهو وسام الصداقة .

وفي النضال ضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا تزداد المعارضة التلقائية بين الجماهير ويطالب الشعب بنقل السلطة إلى أغلبية منتخبة بالطرق الديمقراطية . وهناك زيادة تدريجية في عدد الممثلين الواقعيين للسكان البيض وفي نفوذهم السياسي ، هؤلاء الذين يرون - بكل حق - أن نظام الفصل العنصري عقبة في سبيل استمرار تقدم البلد في جميع المجالات .

وليس سرا أن الفضل في استمرار سياسة الفصل العنصري يرجع إلى التأييد الواسع النطاق الذي لا تزال تتلقاه من الخارج . ونشعر بعميق القلق بصفة خاصة إزاء التعاون الذي لا تزال جنوب افريقيا تنعم به في المجال العسكري ومجال الشرطة وبالنسبة لتبادل المعلومات . إن قدرة نظام جنوب افريقيا على إنتاج الأسلحة النووية - وقد اعترف النظام بذلك - تشكل تهديدا خطيرا للسلم في افريقيا وفي العالم بصفة عامة . وبالنظر إلى التطورات التي تحدث في جنوب افريقيا يصبح من الأمور الهامة تركيز الاهتمام على حظر السلاح الإجباري الذي فرضه مجلس الأمن والالتزام بذلك الحظر ومراقبته . وهذا أمر لا بد منه في الوقت الحاضر إذا كان للسلم والأمن أن يتدعما .

لقد أصبح واضحا تماما منذ عدة أعوام أن الإدانة الشفوية لنظام الفصل العنصري لا تكفي وليس لها إلا أثر ضئيل على الجهود التي تهدف إلى ضمان القضاء على النظام . إننا نحتاج إلى الانتقال من التفوه بالكلمات إلى القيام بالأعمال . نحتاج إلى نهج إيجابي حاسم . فيجب القضاء على الفصل العنصري . وينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي العمل معا لاستئصال شأفته تماما .

إن المقررات الصادرة عن الأمم المتحدة وهيئات دولية أخرى ، وكذلك مناقشاتنا حتى الآن ، تشير بوضوح إلى أن المجتمع الدولي أصبح متزايد الإدراك لدوره وأنه يعتزم القيام بمزيد من العمل الملموس . واتخاذ تدابير جديدة أكثر فعالية لضمان تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن الفصل العنصري الذي تتبعه حكومة جنوب افريقيا ، تعبير واضح عن الاتجاه العام إلى اتخاذ خطوات حاسمة حقا تجاه القضاء على هذا النظام الذي يستوجب الشجب .

واعتماد مجلس الأمن جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا سيكون أكثر التدابير فعالية ، وسيكون في الواقع وسيلة سلمية لتحقيق الهدف المذكور . واليوم ، جرى التأكيد على الطابع السلمي لهذه التدابير . ونحن مقتنعون بأن الوقت قد حان كي يقوم المجتمع الدولي بفرض الجزاءات التي أشرت إليها فعلا وفقا للفصل السابع من الميثاق .

لقدر درجت تشيكوسلوفاكيا دائما على اتخاذ موقف واضح لا غموض فيه فيما يتعلق بالكفاح للقضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وموقفنا بشأن المسائل المتعلقة بالفصل العنصري قائم على المبادئ ولم يتغير . نحن مقتنعون بأنه إذا ما اتخذت جميع الدول الأعضاء في منظمتنا موقفا مبدئيا بأن الفصل العنصري يجب القضاء عليه ، فإنه سيكون إسهاما أساسيا في الجهود الرامية ، لا إلى القضاء على هذه المفارقة التاريخية في جنوب افريقيا فقط ، وإنما أيضا إلى حل مشاكل التوتر المستمر في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، بل سيشكل مساهمة في السلم والأمن الدوليين أيضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لقراري الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ و ١٧٧/٤٣ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، أُعطي الكلمة الآن لمراقب فلسطين .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الكفاح المشترك ضد القوى التي تنتهك حقوق الإنسان أمر واجب . بل انه يصبح واجبا أكثر

إلزاما عندما تتجاوز بعض الأنظمة تلك الانتهاكات . وعندما تنكر تلك الأنظمة على شعوبها تلك الحقوق ، وتؤسس ذلك الإنكار ، فإن شن الكفاح المشترك ضد قوى الشر هذه ، قوى الظلام التي ترتكب جرائم ضد الإنسانية يصبح واجبا مقدسا .

ومن واجبنا أيضا أن نكشف تلك القوى وحلفاءها والذين يحرضونها على ارتكاب جرائمها ، وأن نستنكرها علنا . صحيح أن بعض المحرضين يستحقون قدرا من اللوم أقل من غيرهم ، لكنهم ملومون تماما ، لأنهم يقيمون علاقات متعددة الوجوه مع النظام العنصري في بريتوريا .

وبالنسبة لأحد جوانب تلك العلاقات ، اسمحوا لي بأن اقتبس ما يلي مما قاله رئيس الأساقفة ديسموند توتو عندما حث يهود الولايات المتحدة على الضغط على إسرائيل لتقطع علاقاتها بجنوب افريقيا :

"إننا نحن السود في جنوب افريقيا ، لا يمكننا أن نفهم كيف أن شعبا له تاريخ مثل تاريخكم يمكنه أن يسمح لحكومة إسرائيل أن يكون لها من العلاقة مع حكومة جنوب افريقيا ما لها الآن ، وبأن تنخرط في تعاون بشأن أمور نووية وأمنية خاصة ، وتمد حكومة جنوب افريقيا بالتقنيات لقمع الانتفاضات . ولا يمكننا أن نفهم كيف يتعاون اليهود مع حكومة كان العديد من اعضائها يتعاطفون مع النازية ، ورفضوا لوقت طويل عضوية اليهود في حزبهم" .

وقال رئيس الأساقفة توتو وهو يتكلم ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية :

"إذا ما قمتم بتغيير الأسماء ، فإن وصف ما يحدث في قطاع غزة والضفة الغربية يكون وصفا لما يحدث في جنوب افريقيا" .

وفي عام ١٩٥١ فقط ألغى الحزب القومي في جنوب افريقيا حظره على عضوية اليهود .

إن رئيس الأساقفة توتو لم يتناول التفاصيل . وإنني واثق بأنه كان يشير الى سويتو وشاربفيل في جنوب افريقيا وإلى دير ياسين وقبيا ونحاليا وبيت ساحور في فلسطين المحتلة . وأنا واثق بأنه كان يشير إلى المحاولات الإسرائيلية لـ "نقل"

الفلسطينيين وتحويل بلدنا الى بانتسوتانات . وأنا واثق بأنه كان يشير إلى معاملة الفلسطينيين العاملين في الصناعة الإسرائيلية وإلى حرمانهم من الحماية ، وإلى الفروق في الاجور ، والالتزام بعدم قضاء العمال الفلسطينيين الليل عبر الخط الاخضر ووجوب عودتهم إلى "أوطانهم" . لقد كان يشير إلى الوسائل القمعية وإلى وسائل المطاردة الساخنة . كان يشير إلى سياسة القبضة الحديدية والضربات المجهضة ، واغفل الإشارة إلى عشرات الالاف من البشر المسجونين بطريقة تعسفية في معسكرات اعتقال ، في ظروف غير إنسانية . كان يشير أيضا إلى سياسات وممارسات النظامين سواء في تل أبيب أو في بريتوريا لزعزعة استقرار المنطقة . وإنني واثق بأنه تذكر ، ولكنه امتنع عن أن يقول ، إن جان كريستيان سموتس هو الذي شارك بنشاط في صياغة إعلان بلفور المشين . إن رئيس الاساقفة توتو لم يرغب في التذكير بأن الحزب القومي :

"رأى نجاح اليهود ضد العرب في عام ١٩٤٨ انتصارا للبيض ضد غير البيض" .

لقد فضّل أن ينسى قول رئيس الوزراء فيرورد إن :

"الشعب اليهودي أخذ إسرائيل من العرب بعد أن عاش العرب هناك لمدة الف عام . وإنني اتفق معهم في هذا . إن إسرائيل ، مثل جنوب افريقيا ، دولة فصل عنصري" .

وربما فضّل رئيس الاساقفة توتو أن ينسى أفراد قوات جنوب افريقيا السبعمائة الذين "تطوعوا" لمساعدة إسرائيل عسكريا ؛ واختار ألا يشير ، ربما من باب عفا الله عما سلف ، إلى الاستقبال البالغ الترحيب بجون فورستر عندما وصل إلى إسرائيل في نيسان/ابريل ١٩٧٦ . لقد كان السيد اسحق رابين ، رئيس الوزراء في ذلك الوقت ووزير الدفاع الحالي في إسرائيل ، في المطار في استقبال زميله فورستر عندما وصل على طائرة تابعة للخطوط الجوية الإسرائيلية "العال" . إننا نتذكر جميعا أنه خلال الحرب العالمية الثانية قضى فورستر نفسه ، بوصفه زعيم الحزب القومي ، عشرين شهرا في السجن للتعاون مع النازيين . ولذلك فإنه ليس من الغريب أن يكون ليكود وحيروت -

نتاج ارغون زفاي ليومي - على ما هما عليه الآن : قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية ، دعت أرغون زفاي ليومي صراحة إلى التعاون مع هتلر ، وأكدت أن ذلك التعاون تمليه أسس إيديولوجية .

إلا أن العلاقة بين النظامين ليست قاصرة على الأيديولوجية والسياسات والممارسات العنصرية ضد السكان الأصليين .

ففي الميدان الاقتصادي أصدرت جنوب افريقيا "أمرا خاصا" لإلغاء القوانين الصارمة للغاية التي تحكم تصدير رأس المال من جنوب افريقيا للاستثمار في الصناعة والبناء والسياحة في إسرائيل .

وتفرض على الصادرات الإسرائيلية إلى جنوب افريقيا ضريبة استيراد تقل عن ٥ في المائة . وجميعنا يعرف أن جنوب افريقيا تفرض ضرائب عالية في سياساتها الحمائية ولكن إسرائيل معفاة من هذه الضرائب . والسندات الإسرائيلية تباع في جنوب افريقيا والازدواج الضريبي يجري تفاديه . وفي عام ١٩٨٤ كتب المحلل العسكري الإسرائيلي أرون كميمان ما يلي :

"تعتبر جنوب افريقيا أكبر زبون في مبيعات السلاح الإسرائيلي . ومن المعتقد أنها اشترت ٣٥ في المائة من جميع الأسلحة الإسرائيلية التي بيعت في السنوات من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٩" .

ومن غير الممكن بطبيعة الحال أن نحدد أرقام هذه الصفقات لأنها صفقات سرية .

ومرة أخرى في مجال التعاون الاقتصادي ، يعتبر الماس المصقول من أهم السلع التي تستوردها إسرائيل ، إذ تقدر قيمة ما تستورده منه ببلايين الدولارات . وتستخدم جنوب افريقيا إسرائيل باعتبارها قناة لإخفاء صادراتها إلى الولايات المتحدة وأوروبا ، فإسرائيل هي الباب الخلفي إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وكل ما تفعله إسرائيل هو أن تختم هذه الصادرات بخاتم "صنع في إسرائيل" .

وتشير بعض التقارير إلى أن إسرائيل تكسب زهاء ٩٠٠ مليون في العام من تجارة الماس . وكلنا يعرف انه ليس لدينا ماس في فلسطين ، وهذا الماس ملك للشعب الناميبي ، سرقه نظام جنوب افريقيا وتم تقطيعه وصقله في إسرائيل ، والتسهيلات التي تقدمها أوروبا الغربية والولايات المتحدة لإسرائيل تسمح لها بأن تفعل ذلك .

يشير تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري إلى العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل وجنوب افريقيا . ولكن يجب ألا يغيب عن البال أبدا أن الهستدروت وهو نقابة العمال العامة في إسرائيل يقوم بدور رئيسي في تلك العلاقة الاقتصادية . فهو يمتلك اسكور وكور وهما شريكان في سوتراشيم ، شركة جنوب افريقيا للكيميائيات والأسمدة ، في مشروع لإعادة التصدير . وهناك شركة أخرى مشتركة اقيمت وكرست لتصدير منتجات جنوب افريقيا من إسرائيل وهي شركة كونلوغ . وهذا يجعل مجموعة الرد الإسرائيلية مجموعة

ضخمة في ميدان الالكترونيات والحاسبات الالكترونية الإسرائيلية مع شركة صناعة دوائر التحكم الالكتروني في جنوب افريقيا .

ويكفي أن نقول إنه وفقا لما ورد في ملحق صحيفة "فاينانشيال ميل" يمتلك الأفراد والشركات في جنوب افريقيا ٣٥ في المائة من مجموع الاستثمار غير الامريكي في الاقتصاد الإسرائيلي ، وتمتلك شركة "استثمارات افريقيا - إسرائيل" شركة تأمين إسرائيلية كبرى ، وبعد انسحاب إسرائيل من سيناء أقامت شركات جنوب افريقية مطارا عسكريا إسرائيليا في النقب .

إن وفد بلادى ، إذ يشيد باللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لتقريرها A/44/22 ، يود أن يركز بصفة خاصة على الفرع المعنون "النتائج والتوصيات" . ونود بصفة خاصة أن نؤيد تأييدا كاملا التوصيات الواردة في الفقرة ٢٧٥ وعلى وجه التحديد في الفقرتين الفرعيتين (ج) و (د) .

وتعتبر الوسائل الشرعية المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (ي) و (ك) شروطا أساسية مسبقة لازمة لوضع حد للسياسات والممارسات والايديولوجيا العنصرية ولتمكين اخوتنا في السلاح ، شعب جنوب افريقيا من العيش في سلام وديمقراطية : صوت واحد للفرد الواحد ، وفرص متساوية للجميع .

يجب أن تعتمد جزاءات إلزامية شاملة ، ويجب أن تفرض هذه الجزاءات ولكن ينبغي في الوقت نفسه اتخاذ إجراءات فورية فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي ويقال "إذا ضربت فاضرب في مقتل" .

هل بلغت بنا السذاجة حدا يجعلنا نعتقد بناء على رغبة أو على أمل أن الرئيس دي كلرك سيغير حقا أيديولوجية الفصل العنصري أو سيقضي على الفصل العنصري ؟ إن الفصل العنصري هو سبب وجوده . ولا يكمن الحل في الإصلاح عن طريق الترقيع . وإيجاد حالة إنسانية تؤدي إلى الديمقراطية والمساواة يمكن أن يتحقق عن طريق التقيد الدقيق بتلك التوصيات وبتنفيذها .

ويكتسي الجزء الثاني من التقرير ، المتعلق بالتطورات الأخيرة في العلاقات بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، أهمية خاصة . ونرى أن المعلومات التي كشفت النقاب عنها مؤخرا محطة ان بي سي أو غيرها من المصادر الرسمية أو غير الرسمية ، يجب أن تكون موضع استقصاء شامل من جانب اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ويجب أن تقدم التقارير بصفة مرحلية وليس على أساس سنوي فقط . هذه المعلومات تعتبر قمة المأساة وهي تدعو إلى القلق الشديد ، فأيا كانت أداة الموت والتدمير التي تطور في الصحراء الجنوبية لفلسطين في مركز ديمونا الإسرائيلي للأبحاث النووية ، فإن هذه الآداة قد جربت في صحراء كالاهاري في ناميبيا التي يحتلها نظام بريتوريا العنصري . لقد جربت قذيفة واحدة سواء أكانت جيريكو - ١ أو جيريكو - ٢ في القرن الجنوبي لافريقيا . والمطلوب اتخاذ إجراء فوري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في الجلسة العامة الثالثة بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، اعطي الكلمة لممثل المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا .

السيد مبيكي (المؤتمر الوطني الافريقي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في البداية ، ننتهز هذه الفرصة لنهنئ السيد يوسف غاربا على انتخابه بكل جدارة لهذا المنصب الرفيع الذي يشغله في هذه المنظمة الموقرة التي تجمع أمم العالم . كما نشكر الجمعية العامة التي أتاحت الفرصة للمؤتمر الوطني الافريقي لكي يدلي بهذا البيان أثناء مناقشة بند جدول الأعمال "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" .

والواقع أن هذا العنوان صحيح ومناسب لأن حقيقة الحالة في جنوب افريقيا هي أن شعبنا لا يزال يعاني تحت نير نظام الفصل العنصري . ولا تزال السلطة السياسية في أيدي الاقلية البيضاء ، وهي تستخدم لتكريس مصالح تلك الاقلية ولحماية نظام سيطرة الاقلية البيضاء .

ونعرب عن تقديرنا لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والوثائق ذات الصلة التي قدمت إلى هذه الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة والتي تصف الحالة في جنوب افريقيا وتحللها تحليلا شاملا . ولذلك فليس من الضروري أن نكرر الامور التي تناولتها تلك الوثائق .

إن أحد العناصر التي تميز الحالة في جنوب افريقيا اليوم هو مناخ الامل الشائع بأننا ربما نقترب من نهاية نظام الفصل العنصري . وتشجع هذا الرأي الاحداث الأخيرة مثل الإفراج عن بعض قادتنا السياسيين ، والمظاهرات الجماعية المناهضة للفصل العنصري في الشهور الثلاثة الماضية ، والبيانات التي يدلي بها عدد كبير من الناطقين باسم نظام بريتوريا بأن قيادة دي كلرك ملتزمة بالتغيير .

ومن الواضح انه من الاهمية بمكان ان نفهم جميعا الوضع السائد في جنوب افريقيا بأكبر قدر ممكن من الوضوح والموضوعية . والعنصر الاول الذي ينبغي فهمه في هذه الحالة هو ان الحزب الوطني الحاكم ، على الرغم من كل ما قد يقوله زعماؤه ، ملتزم بالابقاء على نظام الفصل العنصري الى ما لا نهاية .

ونعتقد ان من الضروري للغاية ان نفهم هذا ، خصوصا وان البيانات الخطابية التي يدلي بها نظام بريتوريا مصممة عمدا لتضليل الناس وتشويه الحقيقة . ويكفي ان ننظر الى البرنامج الانتخابي للحزب الحاكم ، الذي اعد لانتخابات البيض في ايلول/سبتمبر الماضي ، لنرى بوضوح تام ان فكرة تفرقة شعب جنوب افريقيا وتقسيمه الى مجموعات عرقية وإثنية مازالت تشكل اساس مجمل منظور نظام دي كلرك . وفي خطته المسماة خطة الخمس سنوات ، اي برنامجه الانتخابي ، فان عبارة "حقوق الجماعات" تكررت ما لا يقل عن ٣٩ مرة .

وقد قدمت مطالبات من داخل جنوب افريقيا وعلى الصعيد الدولي بأن يلغي نظام بريتوريا شتى القوانين ، بما في ذلك قوانين مناطق الجماعات وتسجيل الارض والسكان . وهذا بالطبع لن يحدث ، لأن هذه القوانين تشكل حجر الزاوية للصرح القانوني للفصل العنصري . ولكي يقوم النظام بالغاء هذه القوانين يتعين عليه قبل كل شيء ان يتخلى عن التزامه بنظام الفصل العنصري . واننا نشير الى هذه النقطة ايضا لندحض فكرة انه ينبغي منح نظام دي كلرك فرصة ومهلة تسمح للبرلمان الابيض بالغاء هذه القوانين . ونكرر ان نظام بريتوريا لن يلغي هذه القوانين . ففي نهاية المطاف لايمكن لمن شيّد نظام الفصل العنصري ان يصبح في الوقت ذاته القوة التي تهدم نظام الفصل العنصري .

وكما تعلم هذه الجمعية ، اقام نظام جنوب افريقيا على مر السنين مجموعة معقدة من القوانين وما يسمى بنظام ادارة الامن الوطني ، بهدف إضفاء الطابع الهيكلي والمؤسسي على سياسة القمع وارهاب الدولة وصبغها بالشرعية ، وهي النتيجة الحتمية لاضطهاد الاقلية للأكثرية واستغلالها لها . وهذا النظام ما زال قائما بكامله . وإن كان هذا لا يكفي فإن نظام دي كلرك يدافع عن تكريسه بدعوة انه يتحمل المسؤولية عن

الحفاظ على القانون والنظام . ولكننا جميعا نعرف بالطبع ماهو معنى الحفاظ على قانون الفصل العنصري ونظامه ؛ انه يعني أشد عمل وحشي ضد جميع معارضي السيطرة العنصرية واضطهاد مجموعة كاملة من السكان .

وبسبب الحفاظ على ذلك القانون والنظام ، لا يزال نيلسون مانديلا وكثيرون آخرون وراء القضبان . وينتظر عشرات الاشخاص تنفيذ احكام الاعدام فيهم بسبب معارضتهم للفصل العنصري . وآخرون محظورون ، مثل المؤتمر الوطني الافريقي ، والجبهة الديمقراطية المتحدة ، وغيرهما من المنظمات . ولا يزال مؤتمر نقابات العمال في جنوب افريقيا مقيدا ، ولم ترفع حالة الطوارئ ، وما الى ذلك . وفي الحقيقة لا يزال الانفاق على الجيش والشرطة من جانب نظام بريتوريا يتزايد على الرغم من هزيمته في انغولا وانسحاب قواته من انغولا وناميبيا .

وترك التوقيع في نيويورك في كانون الأول/ديسمبر الماضي على الاتفاقات المتصلة بجمهورية انغولا الشعبية وناميبيا انطباعا لدى البعض بأن نظام الفصل العنصري سيكمل قبوله لاستقلال ناميبيا بابداء استعداد مماثل للعمل على انهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا ايضا . لقد دللت على المضض والاكراه الذي رافق ذلك القبول المناورات التي قام بها نظام بريتوريا العنصري في الاشهر الماضية - ليحبط بالفصل انتقال ناميبيا السلس الى الاستقلال ويقوض المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ويضعفها . فبينما كان من الممكن ان نرى عملية انهاء الفصل العنصري في ناميبيا عاملا مساعدا لاقامة المناخ الضروري او الشروع بعملية مماثلة في جنوب افريقيا ، رأى نظام بريتوريا العنصري في استقلال ناميبيا الحقيقي خطرا على مصالحه ، ونتيجة تاريخية ستقوض جهوده لتكريس نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

فمن أين اذن جاءت ريح الامل التي تكلمنا عنها سابقا في اننا ربما نقترب من نهاية نظام الفصل العنصري؟ ان هذا المناخ ينبع بالنسبة لنا من ثقتنا في حتمية انتصار كفاحنا .

ان جماهير شعبنا تشن هجوما سياسيا منقطع النظير بالنسبة للاعداد التـــي تستدرجها الى العمل . وان ثبات التزام تلك الجماهير بهدف التحرر التام والحقيقـــي لم يكن من قبل اقوى مما هو عليه اليوم . ولا يدع وضوح الهدف الذي تسعى اليـــه - اقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عرقية - اي مجال للشك . إن قدرتهـــم التنظيمية لتعبئة انفسهم في عمل موحد تزداد نموا مع مرور كل يوم ، شانها شـــان الجبهة العريضة المناهضة للفصل العنصري التي تزداد اتساعا ، مع تنشيط قطاعـــات جديدة من السكان في الكفاح ، بما في ذلك فئات من السكان البيض .

إن كبار زعماء المؤتمر الوطني الافريقي في داخل بلدنا سيعملون بانفسهم علـــى تشجيع عمليات النضال هذه وتعزيزها . ولا شك في ان مدخلاتهم المحددة ستساعد علـــى تعجيل وتيرة مسيرة التعبئة وتعضيد وحدة القوى النشطة ضد الفصل العنصري .

وقد اشار هؤلاء الزعماء عن حق الى ان الاوضاع التي اضطرتنا الى اللجوء الـــى القوة لم تتغير . وبالتالي فان الكفاح المسلح ذاته يجب ان يستمر . وفي هـــذا الصدد ، لانزال نعارض بقوة اي ايحاء باننا نتحمل المسؤولية عن العنف داخل بلدنـــا ، وسوف نقاوم بالتالي اية محاولة لاجبارنا على وقف الكفاح المسلح او نبذه من جانـــب واحد . وقلنا في الماضي ، ونكرر اليوم ، انه عندما يحين الوقت المناسب سيكـــون المؤتمر الوطني الافريقي على استعداد لعقد اتفاق مع نظام بريتوريا العنصري لوقـــف الاعمال العدائية من جانب الطرفين والتفاوض على انهاء نظام الفصل العنصري حتـــى ينتهي عنف النظام وتختفي الاسباب التي جعلتنا نحمل السلاح .

ولو كان نظام الفصل العنصري جادا في ايجاد حل تفاوضي لمسالة جنوب افريقيـــا لاستجاب منذ زمن طويل لاعلان هراري بشان جنوب افريقيا ، الذي اعتمد قبل حوالي ثلاثـــة اشهر ، واصبح الآن معتمدا ايضا من جانب بلدان عدم الانحياز . ان احكام هذا الاعـــلان التي كانت ثمرة مشاورات مكثفة داخل بلادنا في عملية شملت زعماء مثل نيلسون مانديـــلا والحركة الديمقراطية الجماهيرية ، تشكل مجموعة جادة ومعقولة من المقترحات التـــي توضح معالم الطريق صوب التسوية السياسية للصراع في جنوب افريقيا ، الذي يجـــب ان يستند بالضرورة الى انهاء نظام الفصل العنصري .

ولكن ، كما تعلم الجمعية ، لم يفعل ف .و . دي كلرك حتى تلك الاشياء التي بامكانه ان يفعلها بمرسوم رئاسي والتي يمكن ، بالتالي ، ان يضعها غدا موضع التنفيذ لو رغب في ذلك . ولذلك يجب علينا ان نواصل العمل انطلاقا من مبدأ "السيف أصدق أنباء من الكتب" . فلا تزال اعمال نظام بريتوريا تؤكد عدم استعداده للدخول في عملية تفضي الى القضاء على الفصل العنصري .

ولهذا السبب نعتقد انه ينبغي لهذه الجمعية العامة ، كجزء من التزامها المستمر في المساعدة على انهاء جريمة الفصل العنصري ضد الانسانية ، ان تعتمد مرة اخرى قرارات هامة لفرض عقوبات جديدة ضد جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، وتعزيز التدابير الحالية ، وان تعمل على فرض جزاءات الزامية شاملة . وهذا له أهمية حيوية في مؤازرة الكفاح الذي يشنه المؤتمر الوطني الافريقي والحركة الديمقراطية الجماهيرية وجماهير شعبنا داخل بلادنا . ويجب ان تكون الرسالة التي تصل بريتوريا من نيويورك واضحة وقاطعة ، وهي ان المجتمع الدولي سيستمر في اتخاذ اجراءات ضد الفصل العنصري حتى ينتهي هذا النظام .

وفي هذا المضمار ، نحث الجمعية العامة على اعطاء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ومركز مناهضة الفصل العنصري الوسائل اللازمة ليواصل هذان الجهازان عملهما الهام الرامي الى القضاء العاجل والتام على نظام الفصل العنصري .

ونحن نتطلع أيضا إلى انعقاد الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة التي نؤمن أنها ستواصل توحيد شعوب العالم لمناهضة الفصل العنصري ولإقامة نظام ديمقراطي في جنوب افريقيا .

وختاما ، نود أن نغتنم هذه الفرصة لننقل أصدق تحيات وأطيب تمنيات المؤتمر الوطني الافريقي وشعب جنوب افريقيا إلى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وشعب ناميبيا . إن العملية التي يخوضان غمارها في الوقت الراهن ذات أهمية تاريخية لهما ولبلدنا ولمنطقتنا ككل . ويجب أن تفضي نتيجة تلك العملية ، التي تتحمل إزاءها هذه المنظمة مسؤولية مستمرة ، إلى الاستقلال الحقيقي والكامل لناميبيا وإلى إقامة نظام ديمقراطي غير عنصري فيها . ونحن واثقون بأن سوابو ستسعى إلى بلوغ هذه الغايات استجابة لرغبة شعب ناميبيا وسائر أعضاء المجتمع الدولي في آن معا .

وبالمثل ، نعرب عن تضامننا مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع فلطسين دولة وشعبا ، ومع الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية وسائر الشعوب التي تكافح من أجل تحررها .

إن نظام الفصل العنصري سينتهي عاجلا لا آجلا ؛ إنه سينتهي نتيجة للكفاح والضغط . ونحن لا نزال نعتمد على هذه الهيئة للإسهام بنصيبها الكامل في تصعيد ذلك الضغط ، من أجل تحقيق الحرية والعدالة في جنوب افريقيا ، والسلم والتنمية في منطقتنا ، والقضاء على آفة العنصرية في كل أنحاء العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، اعطي الكلمة الآن لممثل مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا .

السيد بيترسن (مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن اعرب باسم مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا المدافع عن التطلعات المشروعة للأغلبية المقهورة والمضطهدة في آزانيا ، عن أحر التهاني للسفير غاربا لانتخابه بالإجماع رئيسا للجمعية العامة . ونحن واثقون

بأن المطالب المشروعة للشعوب المقهورة والمضطهدة ستحظى في ظل توجيهه لشؤون هذه الجمعية العالمية الهامة ، بالعناية الواجبة والاهتمام المتفهم . ذلك علاوة على أن التزامه والتزام بلده بمكافحة الفصل العنصري وبالتحرير الكامل لافريقيا معروف جيدا ويحظى بأعلى درجات التقدير .

ونود أن نشيد بسلفه السيد دانتي كابوتو ، وزير خارجية الارجنتين السابق ، إشادة يستحقها على الطريقة البارعة التي وجه بها مداولات الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . فقد تولى رئاسة الجمعية في وقت شهد تطورات حاسمة في جنوب افريقيا . ونحن نتمنى له أطيب التمنيات في مهامه الجديدة .

إن هذه المناقشة بشأن سياسة الفصل العنصري التي يتبعها النظام العنصري تجري في سياق فائق الاهمية . فعلى الصعيد الداخلي ، كشف شعب آزانيا المقهور والمضطهد مقاومته على كل الجبهات . وباءت محاولات النظام العنصري الهادفة إلى إجراء تغييرات شكلية واختيار العملاء بفشل ذريع . وفشلت أيضا خطوات النظام الرامية إلى استخدام عمليات القتل المتسترة خلف أهداب القضاء لإرهاب السكان ، مثلما حدث في حالتي سجناء شارب فيل الستة وسجناء ابنغتون الاربعة عشر . كما أن فئات العمال والشباب والطلاب والنساء والفئات الاخرى من الاغلبية المضطهدة قد عبأت ونظمت نفسها . وقد تجلت تلك التعبئة وذلك التنظيم بوضوح في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ عندما استجاب ما يزيد على ٣,٥ مليون عامل لنداء المجلس الوطني للنقابات العمالية ومجلس النقابات العمالية في جنوب افريقيا - وهما الاتحادان العماليان الرئيسيان في جنوب افريقيا العنصرية - للقيام بإضراب احتجاجي .

كما ارتفعت على الصعيدين الداخلي والدولي الأصوات تطالب بالإفراج غير المشروط عن السجناء والمعتقلين السياسيين . وفي وقت سابق ادعى النظام العنصري أن السجناء السياسيين سيفرج عنهم إذا "نبذوا العنف" . وقد رفض السجناء ذلك الشرط بالازدراء الذي يستحقه . واضطر النظام في نهاية المطاف أن يفرج عن السجناء السياسيين الذين ينتمون إلى مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والمؤتمر الوطني

الافريقي ممن امضوا فترات طويلة في السجن . وكان الرفيق جفتا ماسيمولا ، وهو من أعضاء مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، السجين السياسي الذي أمضى أطول فترة سجن في جنوب افريقيا العنصرية .

وعلى الرغم من أن النظام قد أفرج عن بعض السجناء السياسيين ، ونحن نرحب بالإفراج غير المشروط عنهم ، ينبغي لنا أن نضع في بالنا أن أعدادا أكبر كثيرا لا تزال مغيّبة في السجون . فعلى سبيل المثال احتجز الرفيق كارتر سليكي ، أمين الوحدة الشبابية الوطنية لآزانيا ، بغير محاكمة لما يقرب من ثلاث سنوات . وهناك مناضلون آخرون كثيرون يعانون من نفس المصير . وعلاوة على ذلك ، لا يمكن النظر إلى الإفراج عن سجناء سياسيين امضوا فترات طويلة في السجون ثم إرسالهم مرة أخرى إلى الفيتوات التي كافحوا من أجل إزالتها على أنه عمل إنساني بأي حال من الاحوال . إذ كان يجب عدم الزج بهم في السجون أصلا .

وعلى الصعيد الداخلي ، قام شعبنا بتعبئة وتنظيم جهوده على نطاق لم يسبق له مثيل . والمجلس الوطني للنقابات العمالية ومجلس النقابات العمالية في جنوب افريقيا هما الاتحادان النقابيان اللذان يقودان العمال . أما الشباب فينتظمون في إطار الوحدة الشبابية الوطنية لآزانيا . وقد شُكلت في الآونة الأخيرة منظمة الطلاب الوحدويين الافريقيين وتنهال عليها في الوقت الراهن طلبات الانضمام إليها . كما انشئت مؤخرا لجنة توجيهية لحركة الوحدويين الافريقيين لتكون بمثابة هيئة تنسيقية ، وهي ستشرع قريبا في أعمالها بصفة رسمية .

وعلى الصعيد الدولي ، يواجه النظام أيضا عزلة سياسية متنامية وعقوبات متزايدة . وقد بدأت هذه العزلة التي لم يسبق لها مثيل والعقوبات الاقتصادية تؤتيان آثارهما . ونجح أيضا حظر السلاح . ونتيجة لحظر السلاح فقدت جنوب افريقيا العنصرية تفوقها الجوي في المنطقة وتعرضت بالتالي لهزيمة عسكرية في جنوبي أنغولا .

وقد أدى هذا بدوره الى تراجع النظام والى سحب قواته المحتلة من جنـوب أنغولا ، والى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص بناميبيا .

بالرغم من وجود أدلة كثيرة على أن الجزاءات تلحق الضرر بنظام الفصـل العنصري ، مازال بعض المدافعين عن هذا النظام ، وخاصة السيدة مارغريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا والسيد هلموت كول مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية ، يعارضون فـرض الجزاءات . وفي الآونة الاخيرة القى الرئيس التنفيذي لبنكورب ، السيد كريس ڤـان وك ، خطابا في ندوة اعترف فيه على الملأ بأن الجزاءات حرمت النظام العنصري من مائـة مليون من راندات جنوب افريقيا ، وخفضت معدل نمو البلد بما لا يقل عن ١٠ فـي المائة ، كما أقر بأن فرض الجزاءات على هذا النظام وحسب الاستثمارات منه كانت لهـا آثار شتى لا تحصى على الاقتصاد العنصري . فهل مازال الامر يتطلب مزيدا من الادلـة بالنسبة للجزاءات ؟

إن المقاومة الداخلية والضغوط الدولية أرغمت النظام العنصري على تغييـر اسلوبه . فهو يحاول يائسا أن يتفادى مزيدا من الجزاءات ومزيدا من العزلـة الدولية . ومن ثم يحاول النظام متعمدا تصوير ف. و. دي كلرك على أنه مسيح الإصـلاح . فلدى توليه الرئاسة أعلن دي كلرك أن لديه خطة خمسية رسمية لإصلاح الفصل العنصري وقـد هلل المدافعون عن النظام لهذا الاعلان بوصفه تغييرا جذريا في الفصل العنصري الـذي تمارسه جنوب افريقيا ويطالب البعض ، مستخدمين هذا الاعلان بحد ذاته ـ إما بتعليـق الجزاءات المفروضة ضد نظام الفصل العنصري غير المشروع أو برفعها كلية .

لقد علمتنا التجربة أن نمعن النظر في الافعال لا في مجرد الاقوال . فهـل دي كلرك وحزبه النازي الجديد على استعداد الآن لاستئصال شأفة نظام الفصل العنصـري ؟ سوف أقتبس بضعا من كلمات أحد رجال الدين الذي زار مؤخرا ذلك الذي لقب نفسه بمسيـح الإصلاح . وهذا ما قاله القس فرانك شيكان في بيان صدر في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبـر ١٩٨٩ :

"أود أن أكرر أنه خلال لقاء لنا مع رئيس الدولة السيد ف. و. دي كلرك ، حاولنا فيه أن نستخلص منه التزاما بالتغيير والجدول الزمني لبرنامجه وفحوى هذا البرنامج ، أخفق في اقناعنا بالتزامه بالتغيير الأساسي ، فمقترحاته للإصلاح تستند أساسا الى الحفاظ على حقوق مجموعة وحماية تفوق البيض داخل هياكل الفصل العنصري ، وكلامه عن المفاوضات قصر عن الاستجابة للمطالب التي تقدمت بها غالبية سكان جنوب افريقيا . فهو ليست لديه الرغبة في إحداث تغيير أساسي ولا القدرة على القيام بذلك" .

هذا البيان لا يحتاج الى تعقيب . أولا ، سنخدع أنفسنا إذا صدقنا أن دي كلرك يستطيع أن يلعب دور المنقذ ويضع حدا للفصل العنصري ؛ وثانيا ، ليست لدى السيد دي كلرك الرغبة على إحداث التغيير الاساسي ولا القدرة على ذلك .

إن مؤتمر الوحدويين الافريقيين قد دأب على التأكيد على أن الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ، بل لابد من استئصال شأفته تماما وبالكامل . ونحن مازلنا ملتزمين بهذا المبدأ .

لقد أعلن المجتمع الدولي مرارا وتكرارا أن الفصل العنصري شر يجب استئصاله . إن اكتظاظ السجون بالسجناء السياسيين وفرض الحظر على مؤتمر الوحدويين الافريقيين والمؤتمر الوطني الافريقي وفرض حالة الطوارئ وما الى ذلك ، هذه كلها ليست هي دعائم الفصل العنصري ، بل كانت مجرد ردود فعل نظام الاقلية العنصرية غير المشروع على المطالب المشروعة للشعب المضطهد المشرد . وحتى ردود الفعل هذه يرفض النظام التخلي عنها .

لقد أوضح السيد زفانيا موثوبنغ رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين أن الفصل العنصري يرتكز على خمسة دعائم سياسية هي قانون تسجيل السكان ، وقانون الارض لعام ١٩١٣ الذي يستند أساسا الى قانون مناطق الجماعات ، وقانون تعليم البانتو ، وما يسمى بالبرلمان ذي المجالس التشريعية الثلاثة ، والبانتوستانات . وعندما يطالب

شعب آزانيا المضطهد المعدم باستئصال شافة الفصل العنصري فهو يعني - في الجوهر - هدم الركائز السياسية الخمسة . إذ أن ركائز الفصل العنصري الخمسة هذه ، فضلا عن ذلك ، غير قابلة للتفاوض . ومن ثم نهيب بالجمعية العامة أن تقوم بالنظر الجادي في هذه الحقيقة .

إن مؤتمر الوحدويين الافريقيين قال ، منذ قيامه ، إن الحل الوحيد الصحيح لهذا الصراع يتمثل في إجراء انتخابات على أساس صوت واحد للشخص الواحد لانتخاب برلمان غير عرقي واحد ، وضمان الحقوق الفردية لكل من يعلنون ولاءهم لافريقيا ويقبلون بحكم الاغلبية . واننا لا نزال ملتزمين بهذا المبدأ .

من الواضح تماما أن نظام الاقلية العنصرية غير المشروع ينتهج سياسة وصفها المجتمع الدولي عن حق بأنها جريمة ضد الإنسانية . فالفصل العنصري مازال لب المشكلة في الجنوب الافريقي . ولا يزال هذا النظام متشددا وعدوانيا . ويشهد على هذا مسلكه في ناميبيا قبل إجراء الانتخابات . وفضلا عن ذلك ، لا يستحق هذا النظام أية مصداقية . والحكام الحاليون ليست لديهم الرغبة في إزالة نظام الفصل العنصري ولا القدرة على القيام بذلك .

وفي ضوء هذه الحقيقة ، لم يبق لشعب آزانيا المشرد المقهور الذي يناضل نضالا مشروعا من أجل التحرير الوطني وتقرير المصير ، من خيار سوى تكثيف النضال داخليا باستخدام كل الوسائل المتاحة له بما فيها النضال المسلح . وهذا ما عقد الشعب الآزاني العزم على تنفيذه . ويكرر شعب آزانيا المضطهد المستغل المعدم ومؤتمر الوحدويين الافريقيين مطالبتهما بعزل النظام العنصري ويفرض الجزاءات الإلزامية الشاملة . فالجزاءات عامل تكميلي هام في نضالنا العادل .

نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي تعزيز الحظر المفروض على توريد الأسلحة وتنفيذه بكل دقة . وبالاضافة الى ذلك نود أن نرى حظرا كاملا على جميع منتجات جنوب افريقيا العنصرية من الذهب ، وحظرا الزاميا على توريد النفط ، وإنهاء الدعم المالي للنظام العنصري . هذه التدابير هي التي ستفي بالغرض .

ونحن ، أعضاء مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، نرحب بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في الشهر المقبل لتركيز الانتباه على السياسات الشيطانية التي ينتهجها نظام الفصل العنصري . وسيشترك مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا في تلك الدورة بأعلى مستوى وسيقدم مقترحات بناءة في هذا الشأن . ونحن على يقين بأن الدورة الاستثنائية تمهد الطريق أمام نضالنا العادل والمشروع .

اسمحوا لي الآن أن أتطرق الى شيء هام آخر . فقد كشف الأب الروحي لاسرائيل مؤخرا النقاب عن أن الصهاينة حافظوا ، ومازالوا يحافظون على علاقة عسكرية ونووية دنسة مع العنصريين في جنوب افريقيا . وقد علمنا بهذا التحالف الدنس دائما ، وذكرنا ذلك مرارا في هذا المحفل . واليوم ، يعلن حليف الصهاينة عن هذا التحالف الدنس . مع ذلك ينبغي ألا تعامل المعلومات التي كشف عنها كمعلومات مجردة . فالتحالف الشرير هذا يشكل تهديدا حقيقيا وخطيرا لافريقيا والشرق الأوسط والعالم أجمع . إن وجود هذه الأسلحة الخطيرة في أيدي القتلة والعنصريين يثير بالتأكيد بالغ القلق . لذلك نحث المجتمع الدولي لا على إدانة هذا التحالف فحسب ، وإنما أيضا على اتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لهذا التعاون الخطير .

ختاما ، اسمحوا لي أن أتوجه بخالص الشكر الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، التي تمكنت تحت القيادة البارعة للسفير غاربا أن تكشف الاهتمام الدولي وتطبق تدابير فعالة ضد نظام الفصل العنصري . ويعدّ عمل اللجنة مصدر تشجيع كبير ووحي عظيم لشعبنا . ونود كذلك أن نتوجه بالشكر الى السيد سوتيريوس موسوريس ، الأمين العام المساعد ومدير مركز مناهضة الفصل العنصري ، على التزامه بقضية استئصال الفصل العنصري ، ونشكر معاونيه القديرين والملتزمين أيضا .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥